
كتاب مجهول

قاسم أمين

حقوق النساء في الإسلام

تقديم ودراسة

د. رفعت السعيد

حقوق النساء فى الإسلام

المؤلف: قاسم أمين

تقديم ودراسة: د. رفعت السعيد

الطبعة الأولى: ٢٠١٤

رقم الإيداع: ٢٢٨٧٩ / ٢٠١٤

الترقيم الدولى: 978-977-5047-21-2

حقوق النساء في الإسلام

قاسم أمين

علي سبيل التقديم

يتبدي الأمر لدي المؤرخين والمهتمين بتاريخ مصر أن حركة البحث والتدوين النشطة في مجال التاريخ قد استوعبت تقريبا كل شيء.

لكن الكنوز المصرية لم تزل تبوح لنا بأسرار لم تكن معلومة ، ويبدو أنها حيلة مصرية قديمة تماما ككنوز الآثار الفرعونية. كانوا يتفننون في إخفائها حتي تأتي إلينا أو نأتي نحن إليها. وفي تاريخنا المعاصر كان إكتشاف الكنوز أو إخفائها - في بعض الأحيان - وفق الهوي أو وفق الموقف ، ومن ثم كان إخفاء كتاب عن حقوق النساء مسألة متصورة خاصة لمن رفضوا

كتابات قاسم أمين المعلومة والتي لم يكن بالإمكان إخفائها. ويكون البحث وربما أيضا الحرص المصري الدؤوب علي الحفاظ علي كنوز قديمة حتي يتم اكتشافها إما بالمصادفة أو بالحرص علي استقصاء كل ما يستكمل الصورة المصرية أو حتي النضال المصري في مختلف المجالات.

ولكن مسألنا حقوق المرأة وحقوق الأقباط تكتسبان أهمية قصوي فيكون الحرص الرجعي علي التكتم عليها والحرص التقدمي علي البحث عنها، وهنا نحن ننجح في اكتشاف جانب من الكنوز المخفأة. وسوف نواصل بحثنا عن كنوز أخري أخفها تعاقب السنوات أو تعمد الرجعيين. وإذ أقدم هذا الكتاب الذي تفضلت "المصري اليوم" بنشره كاملا علي حلقات أربع كل منها بدراسة وتعليق من جانبي فإنني أعد بمواصلة البحث عن مزيد من الكنوز المختلفة أو

المخفاه وقد تفضلت جريدة المصرى اليوم بنشر
الكتاب كاملا على أربعة حلقات . وحاولت
جهد طاقتى تقديم كل حلقة منها لأربط بين
موضوعات الكتاب وما كان وما أصبح وما سيأتى
من مواقف وأحداث وتداعيات

د . رفعت السعيد

الحلقة الأولى

(المصرى اليوم/١١/٢٠١٤)

عرف المؤرخون وبشكل حصرى كتب قاسم أمين. والقراء العاديون والمدافعون عن حقوق المرأة عرفوا كتابيه «تحرير المرأة» و«المرأة الجديدة»، واكتفوا بذلك، أما المؤرخون والباحثون فقد تعرفوا وطبعوا وبشكل حصرى ما كتبه. ويمكن القول إن الباحث عبد المنعم محمد سعيد قد قدم للقراء كنوز قاسم أمين، ولكن هذا الكتاب الذى اكتشفناه لم يرد ضمن ما حصره ونشره فى الأعمال الكاملة «تراث قاسم أمين - تقديم د. محمد صابر عرب»، والذى نشرته دار الكتب والوثائق القومية عام ٢٠٠٨، ويضم ما كان يعتقد أنه المجموعة الكاملة لأعمال قاسم أمين وهى:

- المصريون - الرد على دوق داركور «كتبه بالفرنسية وترجمه قاسم أمين الحفيد إلى العربية بناء على طلب أحمد لطفى السيد».

- أسباب ونتائج وأخلاق ومواعظ - جمعها وطبعها على نفقته لتعميم نفعها محمد علي كامل، صاحب مطبعة الترقى بجوار محل سوسمان الساعاتي بمدخل سوق الخضار القديمة بمصر عام ١٨٩٨.

وفي زمن قديم صاح شاعر عربي: «هل غادر الشعراء من متردم»، وكان يشكو من أن الشعراء الذين سبقوه قد قالوا كل شيء واستنفدوا كل إبداع وكل وصف، ومع ذلك ظل الشعراء، على مدى العصور، يبدعون.

وهكذا المؤرخون.. يأتون ليدونوا تاريخاً، محاولين استيفاء الحقائق بشكل حصري، ولكن يأتي الزمان بحقائق ووثائق كانت في الماضي، ثم طويت ونسيت لتعود فتظهر من جديد.

وهكذا كان الأمر مع إبداعات قاسم أمين. فنأتى لنعثر على كتاب «حقوق النساء في الإسلام» وعلى غلافه نقراً أنه لسعادة المرحوم قاسم بك أمين، المستشار بمحكمة الاستئناف الأهلية المصرية سابقاً. طبع على نفقة على أفندي الخطاب الكتبي الشهير بالسكة الجديدة «بجوار أجزخانة المعارف بالإسكندرية». ويبدأ الناشر بكلمة يقول فيها: لقد وعدنا حضرات القراء على غلاف كتاب الفلسفة الحديثة بطبع كتاب «حقوق النساء في الإسلام

لسعادة المرحوم قاسم بك أمين، وبرا بالوعد طبعناه لما فيه من غوالى الدرر، فإن مؤلفه، رحمه الله، برهن على احترام الدين الإسلامى للمرأة ومركزها فى الهيئة الاجتماعية وضرورة تعليمها وتربيتها، إلا أنه تطرف فى مسألة الحجاب ولو أنه لم يصرح فيها برأيه التصريح الكافى بل قال بالرجوع إلى الحجاب الشرعى، ومن حيث إن هذا الموضوع أخذ دوراً مهماً، خصوصاً فى هذا العصر فأحببت نشره خدمة للعلم وانتصاراً لأهله، والله عنده حسن الجزاء- على الخطاب.

ونأتى إلى الكتاب وعدد صفحاته ٦٤ وكله مخصص لمناقشة موضوع الحجاب.

ونبدأ بملاحظة أنه يخلو من أى مقدمة، وإنما ومباشرة عنوان «حجاب النساء»، ونقرأ «ربما يتوهم ناظر أنى أرى الآن رفع الحجاب بالمرّة، ولكن الحقيقة غير ذلك، فإننى مازلت أدافع عن الحجاب وأعتبره أصلاً من أصول الأدب التى يلزم التمسك بها، غير أنى أطلب أن يكون منطبقاً على ما جاء فى الشريعة الإسلامية. وهو على ما فى الشريعة يخالف ما تعارفه الناس عندنا لما عرض عليهم من حب المغالاة فى الاحتياط والمبالغة فيما يظنونهم عملاً

بالأحكام حتى تجاوزوا حدود الشريعة وأضروا بمنافع الأمة
«ص ٣».

ويواصل «والذى أراه فى هذا الموضوع هو أن الغربيين تغالوا
فى إباحة التكشف. وقد تغالينا نحن فى طلب التحجب والتحرج
من ظهور النساء لأعين الرجال، حتى صيرنا المرأة أداة من
الأدوات أو متاعاً من المقتنيات وحرمانها من كل المزايا العقلية
والأدبية التى أعدت لها بمقتضى الفطرة الإنسانية، وبين هذين
الطرفين وسط سببينه «ص ٥»، ويمضى قائلاً «كل من عرف
التاريخ يعلم أن الحجاب دور من الأدوار التاريخية، قال قاموس
لاروس تحت كلمة «حمار» كان نساء اليونان يستعملن الحمار إذا
خرجن «ص ٦». ويواصل محمد فريد «لو أن للشريعة الإسلامية
نصوصاً تقضى بالحجاب على ما هو معروف الآن لوجب على
اجتناب البحث فيه، ولما كتبت حرفاً يخالف تلك النصوص لأن
الأوامر الإلهية يجب الإذعان لها بدون مناقشة، لكننا لم نجد نصاً فى
الشريعة يوجب الحجاب على هذه الطريقة المعهودة. «ص ٧».
وبعد أن يورد عديداً من الآيات التى ليس فيها نص صريح على ما
يجب حجبه من جسد المرأة وآراء عديد من الفقهاء مثل حاشية
ابن عابدين، وكتاب الروض من مذهب الإمام الشافعى، وكتاب
تبيين الحقائق فى شرح كثر الدقائق لعثمان بن على الزيلعى. يوجه

قاسم أمين أسئلة مهمة فيقول «حولت الشريعة للمرأة ما للرجل من الحقوق، وألقت عليها تبعة أعمالها المدنية والجنائية، فللمرأة الحق في إدارة أموالها والتصرف فيها بنفسها فكيف يمكن للرجل أن يتعاقد معها من غير أن يراها ويتحقق من شخصيتها؟ كيف يمكن لامرأة محجوبة أن تتخذ صناعة أو تجارة للتعيش منها إن كانت فقيرة؟ كيف لتاجرة محجوبة أن تدير تجارتها بين الرجال؟ وكيف يتسنى لزراعة محجوبة أن تفلح أرضها وتحصد زرعها؟» ص ١٢»، وبالجملة فقد خلق الله تعالى هذا العالم ومكن فيه النوع الإنساني ليتمتع من منفعه، وسوى في التزام الحدود والتمتع بالحقوق بين الرجال والمرأة، ولم يقسم الكون بينهما قسمة إفراس، فلم يجعل جانباً من الأرض للنساء وجانباً للرجال، بل جعل متاع الحياة مشتركاً فكيف يمكن لامرأة أن تتمتع بما شاء الله أن تتمتع به إذا حظر عليها أن تقع تحت أعين الرجال، إلا إن كان من محارمها؟، ثم يسأل «إذ وقفت المرأة في بعض مواقف القضاء خصماً أو شاهداً كيف يسوغ لها ستر وجهها»، ثم يقول، وهو مستشار في محكمة الاستئناف، «لا أظن أنه يسوغ للقاضي أن يحكم على شخص مستتر الوجه ولا أن يحكم له ولا أظن أنه يسوغ أن يسمع شاهداً كذلك بل أقول إن أول واجب عليه أن يعرف وجه الشاهد والخصم خصوصاً في الجنايات».

ثم يمضى قائلاً «هذا حكم الشريعة الإسلامية، كله يسر لا عسر فيه لا على النساء وعلى الرجال. أما دعوى أن ذلك من آداب المرأة فلا أخالها صحيحة، لأنه لا علاقة بين الأدب وبين كشف الوجه وستره؟ أليس الأدب في الحقيقة واحداً بالنسبة للرجال والنساء وموضوعه الأعمال والمقاصد لا الأشكال والملابس. وأما خوف الفتنة فهو أمر يتعلق بقلوب الخائفين، ومن يخاف من الرجال أو النساء الفتنة فإن عليه أن يغض البصر»، ثم هو يقول «ليست أسباب الفتنة ما يبدو من أعضاء المرأة الظاهرة، بل إن من أهم أسبابها ما يصدر عنها من الحركات أثناء مشيها وما يبدو من الأفاعيل.. والنقاب والبرقع من أشد أعوان المرأة إن أرادت أن تعمل على تحريك الرغبة لأنهما يخفيان شخصيتها» «ص ١٨» ثم هو يتحدث عن حجب المرأة في المنزل بعد سن البلوغ فيقول إن هذه سن الحاجة إلى اختبار العالم والبحث في الحياة والذي تظهر فيه الملكات والميول والوجدانات. وهى السن التى يتعلم فيها الإنسان علم الحياة، وطريق تحصيل هذا العلم هو الاختلاط بالناس فيعرف الإنسان شعبه وملته ووطنه ودينه وحكومته.. وحجب المرأة فى البيت يجعل منها عاجزة مسكينة قضت عليها عادة سخيفة بالحرمان المؤبد من الترقى والكمال «ص ٣٠» ثم يقدم قاسم أمين حجة جميلة «هل نقبل من مسجون دعواه أنه رجل طاهر لأنه لم يرتكب جريمة وهو فى الحبس؟ فإذا

كانت نساؤنا محجوبات محبوسات فكيف يمكن أن نعرف أنفسنا عفيفات. «ص ٣٩»، ويقول «ثم ألم نسمع بما يجري داخل البيوت بما يتنافى مع العفة ويخل بالشرف، فهل منع البرقع وقصر النساء وراء الحجاب والأقفال سريان الفساد إلى ما هو وراء تلك الحجب؟ كلا». «ص ٤٢». ويواصل قاسم أمين «حسن التربية واستقلال الإرادة هما العاملان في تقدم الرجال في كل زمان وفي كل مكان، وهما مطمح آمال كل أمة تسعى إلى سعادتها، فكيف يمكن لعاقل أن ينكر أن لهدين العاملين أثراً آخر سيئاً في أنفس النساء» «ص ٤٨».

ويقول «ومن احتقار المرأة أن يحال بينها وبين الحياة العامة، والعمل في أى شىء يتعلق بها» «ص ٦٤».

وبهذا يختتم قاسم كتابه.

ويبقى أن نعود فنفتش في أرجاء تاريخنا فلا شك أن فيه الكثير من الكنوز.

ثم أتوجه إلى المجلس القومى للمرأة ومكتبه الأسرة هاكم كتاب مهم جداً فمتى نراه منشوراً؟ فما قدمناه من أسطر هذا الكتاب نذر يسير من كتابة مستنيرة تعرف كيف تشق طريقها بسلاسة

وحسن تدبر.. وكم نحتاج أن نتعلم من هذا النمط من الكتابة وهذه المعرفة المستنيرة. ويبقى أن أنقل تعليقاً كتبه صاحب هذه النسخة بالقلم الرصاص أسفل إحدى الصفحات. «لو جاد الزمان على الأمة المصرية برجلين مثل قاسم أمين لبلغنا في عشرين عاماً ما بلغته اليابان في خمسين عاماً.

بسم الله الرحمن الرحيم

بعد حمد الله والصلاة والسلام على أنبيائه..

لقد وعدنا حضرات القراء الكرام على غلاف «الفلسفة الحديثة» بطبع كتاب «حقوق النساء في الإسلام» لسعادة المرحوم قاسم بك أمين وبراً بالوعد طبعناه لما فيه من غوالي الدرر فإن مؤلفه، رحمه الله، برهن فيه على احترام الدين الإسلامي للمرأة ومركزها في الهيئة الاجتماعية وضرورة تعليمها وتربيتها، إلا أنه تطرف في مسألة الحجاب ولو أنه لم يصرح فيها برأيه التصريح الكافي بل قال بالرجوع إلى الحجاب الشرعي، ومن حيث إن هذا الموضوع أخذ دوراً مهماً، خصوصاً في هذا العصر فأحببت نشره خدمة للعلم وانتصاراً لأهله والله عنده حسن الجزاء. «على الخطاب».

حجاب النساء

سبق البحث في الحجاب بوجه إجمالي في كتاب نشرته باللغة الفرنسية من أربع سنين مضت رداً على الدوق داركور وبينت هناك أهم المزاي التي سمح لي المقام بذكرها ولكن لم أتكلم فيما هو

الحجاب ولا في الحد الذي يجب أن يكون عليه. وهنا أقصد أن أتكلم في ذلك فأقول:

ربما يتوهم ناظر أنني أرى الآن رفع الحجاب بالمرة ولكن الحقيقة غير ذلك. فإنني مازلت أدافع عن الحجاب وأعتبره أصلاً من أصول الأدب التي يلزم التمسك بها. غير أني أطلب أن يكون منطبقاً على ما جاء في الشريعة الإسلامية. وهو على ما في تلك الشريعة يخالف ما تعارفه الناس عندنا لما عرض عليهم من حب المغالاة في الاحتياط والمبالغة فيما يظنونه عملاً بالأحكام حتى تجاوزوا حدود الشريعة وأضروا بمنافع الأمة.

والذي أراه في هذا الموضوع هو أن الغربيين قد غالوا في إباحة التكشف للنساء إلى درجة يصعب معها أن تصون المرأة من التعرض لمشارت الشهوة ولا ترضاه عاطفة الحياء، وقد تغالينا نحن في طلب التحجب والتحرج من ظهور النساء لأعين الرجال حتى صيرنا المرأة أداة من الأدوات أو متاعاً من المقتنيات وحرمانها من كل المزايا العقلية والأدبية التي أعدت لها بمقتضى الفطرة الإنسانية وبين هذين الطرفين وسط سنيينه - هو الحجاب الشرعى - وهو الذى أدعو إليه.

إنى أشعر بأن القارئ الذى سار معى إلى هذه النقطة وتبعنى فيما دعوت إليه من وجوب تربية النساء ربما يستجمع قواه

لمقاومتي فيما أطلب من الرجوع بالحجاب إلى الحد الشرعي ويستنجد بجميع الأوهام التي خزنتها في ذهنه أجيال طويلة ليدافع بها عن العادة الراسخة الآن. ولكن مهما استجمع من قوة الدفاع عنها ومهما بذل من الجهد للمحافظة عليها فلا سبيل إلى أن تبقى زمناً طويلاً.

ماذا تفيد الشجاعة والثبات في المحافظة على بناء آل أمره إلى الخراب والتهدم وقد انقض أساسه وانحلت مواده، ووصل حاله من الاضمحلال إلا أنك ترى في كل سنة تمر جزءاً منه ينهار من نفسه، أليس هذا كل صحيحاً؟ أليس حقاً أن الحجاب في هذه السنين الأخيرة ليس كما كان منذ سنة؟ أليس من المشاهد أن النساء في كثير من العائلات يخرجن لقضاء حاجتهن ويتعاملن بأنفسهن مع الرجال فيما يتعلق بشؤونهن ويطلبن ترويح النفس، حيث يصفو الجو ويطيب الهواء ويصحبن أزواجهن في أسفارهم ونرى أن هذا التغيير حدث في عائلات كانت أشد الطبقات تخرجاً من ظهور النساء؟ إذا قارنا بين ما نشاهد اليوم وبين ما كان عليه النساء من عهد ليس بالبعيد عنا حيث كان يشين المرأة أن تخرج من بيت زوجها وأن يرى طولها أجنبي وكان إذا عرض للمرأة سفر اتخذ كل احتياطات ليكون سفرها ليلاً حتى لا يراها أحد من الناس. وحيث كانت أم الرجل أو أخته أو ابنته تستحي أن تجلس معه على مائدة واحدة، إذا قارنا بين هذا وذاك نجد بلا شك أن

هذه العادة آخذة في الزوال من نفسها.

وكل من عرف التاريخ يعلم أن الحجاب دور من الأدوار التاريخية لحياة المرأة في العالم. قال لاروس تحت كلمة «خمار» «كانت نساء اليونان يستعملن الخمار إذا خرجن ويخفين وجوههن بطرف منه كما هو الآن عند الأمم الشرقية» وأضاف «ترك الدين المسيحي للنساء خمارهن وحافظ عليه عندما دخل في البلاد فكان يغطين رؤوسهن إذا خرجن في الطريق وفي وقت الصلاة. وكانت النساء تستعمل الخمار في القرون الوسطى، خصوصاً في القرن التاسع فكان الخمار يحيط بأكتاف المرأة ويجر على الأرض تقريباً. واستمر كذلك إلى القرن الثالث عشر حيث صارت النساء تخفف منه إلى أن صار كما هو الآن نسيجاً خفيفاً يستعمل لحماية الوجه من التراب والبرد. ولكن بقي بعد ذلك بزمن في إسبانيا وفي بلاد أمريكا التي كانت تابعة لها».

ومن هذا يرى القارئ أن الحجاب الموجود عندنا ليس خاصاً بنا ولا أن المسلمين هم الذين استحدثوه، ولكن كان عادة معروفة عند كل الأمم تقريباً ثم تلاشت طوعاً لمقتضيات الاجتماع وجرياً على سنة التقدم والترقى. وهذه هي المسألة المهمة التي يلزم البحث فيها من جهتها الدينية والاجتماعية.

(١)

الجهة الدينية

لو أن للشريعة الإسلامية نصوصاً تقضى بالحجاب على ما هو معروف الآن عند بعض المسلمين لوجب على اجتناب البحث فيه، ولما كتبت حرفاً يخالف تلك النصوص مهما كانت مضرّة في ظاهر الأمر، لأن الأوامر الإلهية يجب الإذعان لها بدون بحث ولا مناقشة، لكننا لم نجد نصاً في الشريعة يوجب الحجاب على هذه الطريقة المعهودة. وإنما هي عادة عرضت عليهم من مخالطة بعض الأمم فاستحسنوها وأخذوا بها وبالغوا فيها وألبسوها لباس الدين، والدين براء منها. ولذلك لا نرى مانعاً من البحث فيها، بل نرى من الواجب أن نلم بها ونبين حكم الشريعة في شأنها وحاجة الناس إلى تغييرها.

جاء في الكتاب العزيز:

"قل للمؤمنين يغضوا من أبصارهم ويحفظوا فروجهم ذلك أزكى لهم إن الله خبير بما يصنعون. وقل للمؤمنات يغضضن من أبصارهن ويحفظن فروجهن ولا يبدين زينتهن إلا ما ظهر منها

وليضربن بخمرهن على جيوبهن ولا يبدين زينتهن إلا لبعولتهن أو آبائهن أو آباء بعولتهن أو أبنائهن أو إخوانهن أو بنى إخوانهن أو بنى أخواتهن أو نسائهن أو ما ملكت أيمانهن أو التابعين غير أولى الإربة من الرجال أو الطفل الذين لم يظهروا على عورات النساء ولا يضربن بأرجلهن ليعلم ما يخفين من زينتهن)

أباحت الشريعة في هذه الآية الكريمة للمرأة أن تظهر بعض أعضاء من جسمها أمام الأجنبي عنها غير أنها لم تسم تلك المواضع، وقد قال العلماء إنها وكلت فهمها وتعيينها إلى ما كان معروفاً في العادة وقت الخطاب. واتفق الأئمة على أن الوجه والكفين مما شمله الاستثناء في الآية، ووقع الخلاف بينهم في أعضاء أخرى كالذراعين والقدمين، فقد جاء في حاشية ابن عابدين: «وعورة الحرة جميع بدنها حتى شعرها النازل في الأصح خلا الوجه والكفين والقدمين على المعتمد وصوتها على الراجح وذراعها على المرجوح. وتمنع المرأة الشابة من كشف الوجه، لا لأنه عورة بل لخوف الفتنة كمنه، وإن أمن الشهوة لأنه أغلظ ولذلك ثبتت به حرمة المصاهرة كما يأتي في الخطر. ولا يجوز النظر إليه بشهوة كوجه أمرد. فإنه يحرم النظر إلى وجهها ووجه الأمرد إذا شك في الشهوة، أما بدونها فيباح ولو جميلاً». «صحيفة ٣٣٦ جزء ١».

وذكر في «كتاب الروض» من مذهب الشافعي «ونظر الوجه والكفين عند أمن الفتنة من المرأة للرجل وعكسه جائز. ويجوز نظر وجه المرأة عند المعاملة وعند تحمل الشهادة ونكلف كشفه عند الأداء». «صحيفة ١٠٩ و ١٠٤ جزء «٢».

وجاء في «تبيين الحقائق شرح كتر الدقائق» لعثمان بن علي الزيلعى «وبدن الحرة عورة إلا وجهها وكفيها وقدميها لقوله تعالى (ولا يبدين زينتهن إلا ما ظهر منها) والمراد محل زينتهن وما ظهر منها الوجه والكفان. قاله بن عباس وابن عمر. واستثنى في المختصر الأعضاء الثلاثة للابتلاء بإبدائها ولأنه عليه الصلاة والسلام فهي المحرمة عن لبس القفازين والنقاب. ولو كان الوجه والكفان من العورة لما حرم سترهما بالمخيط. وفي القدم روايتان والأصح أنها ليست بعورة للابتلاء بإبدائها». «صحيفة ٩٦ جزء ٣». وحكم الوجه والكفين وأنها ليست بعورة معروف كذلك عند المالكيين والحنابلة. ولا نطيل الكلام بنقل نصوص أهل هذين المذهبين.

ومما يروى عن عائشة رضى الله عنها أنها قالت «إن أسماء بنت أبى بكر دخلت على رسول الله صلى الله عليه وسلم وعليها ثياب رقاق، فقال لها يا أسماء إن المرأة إذا بلغت الحيض لم يصلح أن يرى منها إلا هذا وهذا وأشار إلى وجهه وكفيه» وورد أيضاً في كتاب

حسن الأسوة للسيد محمد صديق حسن خان بهادر: «وإنما رخص للمرأة في هذا القدر لأن المرأة لا تجد بدا من مزاوله الأشياء بيديها ومن الحاجة إلى كشف وجهها خصوصاً في الشهادة والمحاكمة والزواج. وتضطر إلى المشي في الطرقات وظهور قدميها وخاصة الفقيرات منهن». «صحيفة ٩٣».

خولت الشريعة للمرأة ما للرجل من الحقوق وألقت عليها تبعة أعمالها المدنية والجنائية، فللمرأة الحق في إدارة أموالها والتصرف فيها بنفسها. فكيف يمكن للرجل أن يتعاقد معها من غير أن يراها ويتحقق شخصيتها؟

ومن غريب وسائل التحقق أن تحضر المرأة ملتفة من رأسها إلى قدميها أو تقف من وراء ستار أو باب ويقال للرجل ها هي فلانة التي تريد أن تبيعك دارها أو تقيمك وكيلا في زواجها مثلاً. فتقول المرأة بعث أو وكلت ويكتفى بشهادة شاهدين من الأقارب أو الأجانب على أنها هي التي باعت أو وكلت، والحال أنه ليس في هذه الأعمال ضمانات يطمئن لها أحد. وكثيراً ما أظهرت الوقائع القضائية سهولة استعمال الغش والتزوير في مثل هذه الأحوال. فكم رأينا أن امرأة تزوجت بغير علمها وأجرت أملاكها بدون شعورها. بل تجردت من كل ما تملكه على جهل منها، وذلك كله

ناشى من تحجبها، وقيام الرجال دونها، يحولون بينها وبين من يعاملها.

كيف يمكن لامرأة محجوبة أن تتخذ صناعة أو تجارة للتعيش منها إن كانت فقيرة، كيف يمكن لخدمة محجوبة أن تقوم بخدمة منزل فيه رجال؟ كيف يمكن لتاجرة محجوبة أن تدير تجارتها بين الرجال؟ كيف يتسنى لزراعة محجوبة أن تفلح أرضها وتحصد زرعها؟ كيف يمكن لعاملة محجوبة أن تباشر عملها إذا أجزت نفسها للعمل في بناء بيت أو نحوه؟

وبالجملة، فقد خلق الله تعالى هذا العالم ومكن فيه النوع الإنسانى ل يتمتع من منافعه بما تسمح له قواه فى الوصول إليه، ووضع للتصرف فيه حدوداً تتبعها حقوق. وسوى فى التزام الحدود والتمتع بالحقوق بين الرجال والمرأة من هذا النوع ولم يقسم الكون بينهما قسمة إفران. ولم يجعل جانباً من الأرض للنساء يتمتعن بالمنافع فيه وحدهن، وجانباً للرجال يعملون فيه فى عزلة عن النساء، بل جعل متاع الحياة مشتركاً بين الصنفين، شائعاً تحت سلطة قواهما بلا تمييز - فكيف يمكن مع هذا لامرأة أن تتمتع بما شاء الله أن تتمتع به مما هيأها له بالحياة ولواحقها من المشاعر والقوى وما عرضه عليها لتعمل فيه من السكون المشتركة بينها وبين الرجل إذا حظر عليها أن تقع تحت أعين الرجال إلا من كان

من محارمها؟ لا ريب. إن هذا مما لم يسمح به الشرع ولن يسمح به العقل. لهذا رأينا أن الضرورة أحالت الثبات على هذا الضرب من الحجاب عند أغلب الطبقات من المسلمين كما نشاهده في الخاديات والعاملات وسكان القرى حتى من أهل الطبقة الوسطى، بل وبعض أهل الطبقة العليا من أهل البادية والقرى، والكل مسلمون، بل قد يكون الدين أمكن فيهم منه في أهل المدن.

إذا وقفت المرأة في بعض مواقف القضاء خصماً أو شاهداً كيف يسوغ لها ستر وجهها؟ مضت سنون والخصوم وقضاة المحاكم أنفسهم غافلون عما يهم في هذه المسألة، متساهلون في رعاية الواجب فيها. فهم يقبلون أن تحضر المرأة أمامهم مستترة الوجه وهي مدعية أو مدعى عليها أو شاهدة وذلك منهم استسلاماً للعوائد وليس بخاف ما في هذا التسامح من الضرر الذي يصعب استمراره فيما أظن. وذلك لعدم الثقة بمعرفة الشخص المستتر ولما في ذلك من سهولة الغش. كل رجل يقف مع امرأة موقف المخاصمة من همه صحة التمسك بقولها. ولا أظن أنه يسوغ للقاضي أن يحكم على شخص مستتر الوجه ولا أن يحكم له. ولا أظن أنه يسوغ له أن يسمع شاهداً كذلك، بل أقول إن أول واجب عليه أن يعرف وجه الشاهد والخصم، خصوصاً في الجنائيات وإلا فأى معنى لما أوجبه الشرع والقانون من السؤال عن

اسم الشخص وسنه وصناعته ومولده، وماذا تفيد معرفة هذه الأمور كلها إذا لم يكن معروفاً بشخصه؟!!

والحكمة في أن الشريعة الغراء كلفت المرأة بكشف وجهها عند تأدية الشهادة كما مر ظاهرة وهي تمكن القاضى من التفرس في الحركات التى تبدو على الوجه والعلامات التى تظهر عليه فيقدر الشهادة بذلك قدرها.

لا ريب أن ما ذكرنا من مضار التحجب يندرج في حكمة إباحة الشرع الإسلامى لكشف المرأة وجهها وكفيها- ونحن لا نريد أكثر من ذلك.

واتفق أئمة المذاهب أيضاً على أنه يجوز للخاطب أن ينظر إلى المرأة التى يريد أن يتزوجها. بل قالوا بنديه عملاً بما روى عن النبى صلى الله عليه وسلم، حيث قال لأحد الأنصار- وكان قد خطب امرأة- «أنظرت إليها؟ قال: لا قال: انظر إليها فإنه أحرى أن يؤدم بينكما».

هذه نصوص القرآن وروايات الأحاديث وأقوال أئمة الفقه كلها واضحة جلية في أن الله تعالى قد أباح للمرأة كشف وجهها وكفيها، وذلك للحكم التى لا يصعب إدراكها على كل من عقل.

هذا حكم الشريعة الإسلامية كله يسر لا عسر فيه، لا على النساء ولا على الرجال ولا يضرب بين الفريقين بحجاب لا يخفى ما فيه من الحرج عليهما في المعاملات والمشقة في أداء كل منهما ما كلف به من الأعمال سواء كان تكليفاً شرعياً أو تكليفاً قضت به ضرورة المعاش.

أما دعوى أن ذلك من آداب المرأة فلا أخالها صحيحة. لأنه لا أصل يمكن أن ترجع إليه هذه الدعوى. وأى علاقة بين الأدب وبين كشف الوجه وستره، وعلى أى قاعدة بنى الفرق بين الرجل والمرأة؟ أليس الأدب فى الحقيقة واحداً بالنسبة للرجال والنساء، وموضوعه الأعمال والمقاصد لا الأشكال والملابس؟! وأما خوف الفتنة الذى نراه يطوف فى كل سطر مما يكتب فى هذه المسألة تقريباً، فهو أمر يتعلق بقلوب الخائفين من الرجال وليس على النساء تقديره ولا هن مطالبات بمعرفته، وعلى من يخاف الفتنة من الرجال أن يغض بصره كما أنه على من يخافها من النساء أن تغض بصرها. والأوامر الواردة فى الآية الكريمة موجهة إلى كل من الفريقين بغض البصر على السواء، وفى هذا دلالة واضحة على أن المرأة ليست بأولى من الرجل بتغطية وجهها.

الحلقة الثانية

(المصرى اليوم ٢/١١/٢٠١٤)

تواصل «المصرى اليوم» نشر فصول الكتاب المجهول لقاسم أمين «حقوق المرأة في الإسلام»، ونستكمل نشر ما تبقى من الجزء الأول، الذى يتحدث عن حكم النقاب والحجاب فى الشريعة الإسلامية، وتعامل ديننا الحنيف مع المرأة والرجل فى حقوقهما وواجباتهما وعدم التفرقة بينهما.

ونأتى إلى القسم الثانى من كتاب «حقوق النساء فى الإسلام»، وقد سماه قاسم أمين «الجهة الاجتماعية»، وفيه يبحث عن الجانب الاجتماعى فى مسألة الحجاب، وأثره على تكوين امرأة مقهورة وعاجزة عن ممارسة دورها كإنسانة قادرة على أن تكون زوجة حقاً، وأماً راقية قادرة على تربية أولاد ينفعون أنفسهم وينفعون الوطن.

ويؤكد قاسم أمين أنه إذ يطلب «تخفيف الحجاب ورده إلى الشريعة الإسلامية فإنه لا يستهدف بذلك تقليد الأمم الغربية في جميع أطوارها وعوائدها بمجرد التقليد أو للتعلق بالجديد»، والحقيقة أن قضية تقليد الغرب هذه أو ما كان يسمى الاتجاه نحو التغريب كانت تمثل محور خلاف شديد بين دعاة التجديد وتحرير المرأة والفهم الليبرالي لمتطلبات الحياة وإعمال العقل واحترام منجزاته، وكل ما يمكنه أن يستخلص من بين برائن التخلف والتردى وبين كثير من شيوخ الأزهر الرافضين أى تغيير، ومعهم كثيرون كانوا يعتبرون أن تقليد الغرب هو انحياز لحضارة معادية. وقد نظر لها البعض نظرة دينية باعتبار أن الحضارة الغربية هي في الجوهر حضارة مسيحية، وأنها تخلت عن المعايير الأخلاقية والأعراف الاجتماعية واندفعت بنسائها إلى مهاوى الرذيلة. بينما نظر البعض إلى التغريب بأنه يمنح القوى الاحتلالية والاستعمارية عموماً إمكانية التغلغل في المجتمع المصرى وتعزيز هيمنته على الوطن. وشاع في الأوساط الشعبية رفض لمسألة التغريب حفاظاً على حضارة الإسلام وتقاليده، وأن المسألة إما أن تكون صراعاً بين الإسلام بتراته وتقاليده وبين المسيحية بما استقر فيها من أعراف انحلالية وغير أخلاقية، وإما أن تكون خضوعاً للاحتلال وخلق ثغرات في جدار الوطن تتسلل منها أخلاقيات وعادات تبتعد بالإنسان المصرى عن طريق النهوض المرتكز على العودة

تعاليم وعادات وأخلاقيات الزمان القديم. وفي إطار هذه المعركة كانت فكرة الخلافة العثمانية تخلق في أذهان المعسكرين.

وكان دعاة الخلافة الذين يؤكدون «أن إضاعة الخلافة إضاعة للذات»، وأنه «لا وطنية في الإسلام» وكانوا بزعامة شيخ حركى جم النشاط حاد المواقف، هو الشيخ عبدالعزيز جاويش، ومن خلال التمسك بالخلافة رفضوا أى انحياز للغرب المعادى، عاجزين عن التفريق بين الحضارة الغربية ودعوات التحرر الفكرى والعقلى والثقافى والعلمى، والنهوض بالعقل والعلم كسبيل للنهوض بالوطن وبين السلطات الاستعمارية والاحتلالية.. وصار الصراع مشتتلاً قد يخبو ليتجدد من جديد، واتخذ كل معسكر لنفسه أمثلاً شعبية أو شعارات حماسية. فدعاة الارتداد إلى عصور الإسلام الأولى شجعوا بسطاء المصريين على تكرار القول الشعبى: «ما ييجى من الغرب. ما يسر القلب»، بينما الطرف الآخر يرفع شعارات حماسية مثل «مصر للمصريين»، أو أقوالاً تكيد للقوى المؤيدة للخلافة، مثل «يارب يا متجلى اهزم العثمالي».

ولم يكن الأمر سهلاً بل شديد التعقيد، فسرعان ما اصطدم دعاة التغريب بالصدام بين الخلافة العثمانية والقوى الغربية، ويصبح الاختيار صعباً.

وفي إطار ذلك كله، كانت مسألة الحجاب تتنازعها قوى التخلف من جانب، وقوى التقدم من جانب آخر.

ويصيح قاسم أمين: «هل كتب علينا أن نبقي في مكاننا ونرضى بما وجدنا عليه آباءنا والناس من حولنا يتسابقون إلى منابع السعادة وموارد الرفاهية ومعاهد القوة ويمرون علينا سراعاً ونحن شاخصون.. حيارى ذاهلون». ثم يتجه مباشرة ليربط ذلك كله بمسألة الحجاب كسبيل للانطلاق نحو التحرر. ويؤكد قاسم أمين «إن المرأة لا تكون ولا يمكن أن تكون وجوداً تاماً إلا إذا ملكت نفسها وتمتعت بحريتها الممنوحة لها بحكم الشرع». ويحسم قاسم أمين الأمر قائلاً: «إذا انتهى القارئ من تلاوة هذا الباب رأى كيف ترتبط المسائل بعضها ببعض، وكيف أن أصغرها يتوقف عليه أعظمها

* * * * *

النقاب عادة قديمة ليست من الإسلام وبعض الأمم غير الإسلامية لاتزال تلبسه

عجباً لم لم تؤمر الرجال بالتبرقع وستر وجوههم عن النساء إذا خافوا الفتنة عليهن؟ هل اعتبرت عزيمة الرجل أضعف من

عزيمة المرأة واعتبر الرجل أعجز من المرأة عن ضبط نفسه والحكم على هواه. واعتبرت المرأة أقوى منه في كل ذلك حتى أبيع للرجال أن يكشفوا وجوههم لأعين النساء مهما كان لهم من الحسن والجمال، ومنع النساء من كشف وجوههن لأعين الرجال منعاً مطلقاً خوفاً أن ينفلت زمام هوى النفس من سلطة عقل الرجل فيسقط من الفتنة بأى امرأة تعرضت له مهما بلغت من قبح الصورة وبشاعة الخلق. إن زعم زاعم صحة هذا الاعتبار رأينا هذا اعترافاً منه بأن المرأة أكمل استعداداً من الرجل - فلم توضع حينئذ تحت رقه في كل حال؟ فإن لم يكن هذا الاعتبار صحيحاً فلم هذا التحكم المعروف؟

على أن البرقع والنقاب مما يزيد في خوف الفتنة، لأن هذا النقاب الأبيض الرقيق الذى تبدو من ورائه الحاسن وتختفى من خلفه العيوب، والبرقع الذى يخفى تحته طرف الأنف والفم والشدقان ويظهر منه الجبين والحواجب والعيون والحدود والأصداغ وصفحات العنق - هذان الساتران يعدان في الحقيقة من الزينة التى تحت رغبة الناظر وتحمله على اكتشاف قليل خفى بعد الافتتان بكثير ظهر، ولو أن المرأة كانت مكشوفة الوجه لكان في مجموع خلقها ما يرد في الغالب البصر عنها.

ليست أسباب الفتنة ما يبدو من أعضاء المرأة الظاهرة بل من أهم أسبابها ما يصدر عنها من الحركات في أثناء مشيها وما يبدو من الأفاعيل التي ترشد عما في نفسها. والنقاب والبرقع من أشد أعوان المرأة على إظهار ما تظهر وعمل ما تعمل لتحريك الرغبة. لأنهما يخفيان شخصيتها فلا تخاف أن يعرفها قريب أو بعيد فيقول فلانة أو بنت فلان أو زوجة فلان كانت تفعل كذا. فهي تأتي كل ما تشتت به من ذلك تحت حماية ذاك البرقع وهذا النقاب، أما لو كان وجهها مكشوفاً فإن نسبتها إلى عائلتها أو شرفها في نفسها يشعراهما بالحياء والخجل ويمنعانها من إبداء حركة أو عمل يتوهم منه أدنى رغبة في استلفات النظر إليها.

والحق أن الانتقاب والتبرقع ليسا من المشروعات الإسلامية لا للتعبد ولا للأدب بل هما من العادات القديمة السابقة على الإسلام والباقية بعده، ويدلنا على ذلك أن هذه العادة ليست معروفة في كثير من البلاد الإسلامية وإنما لم تنزل معروفة عند أغلب الأمم الشرقية التي لم تتدين بدين الإسلام.

إنما من مشروعات الإسلام ضرب الخمر على الجيوب كما هو صريح الآية وليس في ذلك شيء من التبرقع والانتقاب.

هذا ما يتعلق بكشف الوجه واليدين. أما ما يتعلق بالحجاب بمعنى قصر المرأة في بيتها والحظر عليها أن تخالط الرجال فالكلام فيه ينقسم إلى قسمين. ما يختص بنساء النبي صلى الله عليه وسلم. وما يتعلق بغيرهن من نساء المسلمين ولا أثر في الشريعة لغير هذين القسمين.

«أما القسم الأول» فقد ورد فيه ما يأتي من الآيات: «يا أيها الذين آمنوا لا تدخلوا بيوت النبي إلا أن يؤذن لكم». «وإذا سألتموهن متاعاً فاسألوهن من وراء حجاب ذلك أظهر لقلوبكم وقلوبهن وما كان لكم أن تؤذوا رسول الله ولا أن تنكحوا أزواجه من بعده أبداً. إن ذلكم كان عند الله عظيماً».

«يا نساء النبي لستن كأحد من النساء إن اتقيتن فلا تخضعن بالقول فيطمع الذى فى قلبه مرض. وقلن قولاً معروفاً وقرن فى بيوتكن ولا تبرجن تبرج الجاهلية الأولى».

ولا يوجد اختلاف فى جميع كتب الفقه من أى مذهب كانت ولا فى كتب التفسير فى أن هذه النصوص الشريفة هى خاصة بنساء النبي صلى الله عليه وسلم. أمرهن الله سبحانه وتعالى بالتحجب وبيّن لنا أسباب هذا الحكم وهو أنهن لسن كأحد من النساء! ولما كان الخطاب خاصاً بنساء الرسول صلى الله عليه

وسلم، وكانت أسباب التزير خاصة بمن لا تنطبق على غيرهن فهذا الحجاب ليس بفرض ولا بواجب على أحد من نساء المسلمين. «صحيفة ١٢٦ من كتاب حسن الأسوة».

«وأما القسم الثاني» فغاية ما ورد في كتب الفقه عنه حديث عن النبي صلى الله عليه وسلم فهمى فيه عن الخلوة مع الأجنبي وهو: «لا يخلون رجل بامرأة إلا مع ذى محرم» قال ابن عابدين: «الخلوة بالأجنبية حرام إلا لملازمة مديونة هربت ودخلت خربة أو كانت عجوزاً شوهاء أو بحائل - وقيل الخلوة بالأجنبية مكروهة كراهة تحريم. وعن أبي يوسف ليست بتحريم» «صحيفة ٣٢٣ جزء خامس».

وقال: «إن الخلوة المحرمة تنتفى بالحائل وبوجود محرم أو امرأة ثقة قادرة وهل تنتفى أيضاً بوجود رجل آخر لم أره». «صحيفة ٣٢٤ جزء خامس».

ربما يقال إن ما فرضه الله على نساء نبيه يستحب اتباعه لنساء المسلمين كافة - فنجيب أن قوله تعالى «لستن كأحد من النساء» يشير إلى عدم الرغبة في المساواة في هذا الحكم وبينها إلى أن في عدم الحجاب حكماً ينبغي لنا اعتباره واحترامها وليس من الصواب تعطيل تلك الحكم مرضاة لاتباع الأسوة. وكما يحسن

التوسع فيما فيه تيسير أو تخفيف كذلك لا يجعل الغلو فيما فيه تشديد وتضييق، أو تعطيل لشيء من مصالح الحياة، وعلى هذا وردت آيات الكتاب المبين. قال تعالى: «يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر» وقال تعالى: «ما جعل عليكم في الدين من حرج». وقال تعالى أيضاً: «يا أيها الذين آمنوا لا تسألوا عن أشياء إن تبد لكم تسؤكم». ولو كان اتباع الأسوة مطلوباً في مثل هذه الحالة لما رأينا أحد الخلفاء المشهورين بشدة التقوى والتمسك بالسنة يجري في عائلته على ما يخالف الحجاب، واستدل على ذلك بذكر الواقعة الآتية

بعث سلمة بن قيس برجل من قومه يخبر عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه بواقعة حربية. فلما وصل ذلك الرجل إلى بيت عمر قال: «فأستأذنت وسلمت فأذن لى فدخلت عليه فإذا هو جالس على مسح متكئ على وسادتين من آدم محشوتين ليفا فنبتد إلى ياحدهما فجلست عليها وإذا بهو فى صفة فيها بيت عليه ستير فقال: «يا أم كلثوم غداءنا» فأخرجت إليه خبزة بزيت فى عرضها ملح لم يدق فقال: «يا أم كلثوم ألا تخرجين إلينا تأكلين معنا من هذا».

الجهة الاجتماعية

إننا نطلب تخفيف الحجاب وردّه إلى أحكام الشريعة الإسلامية، لا لأننا نميل إلى تقليد الأمم الغربية في جميع أطوارها وعوائدها مجرد التقليد أو للتعلق بالجديد لأنه جديد، فإننا نتمسك بعوائدنا الإسلامية ونحترمها ونرى أنّها مزاج الأمة التي تتماسك به أعضاؤها، ولسنا ممن ينظر إليها نظرة إلى الملابس، يخلع ثوباً كل يوم ليلبس غيره. وإنما نطلب ذلك لأننا نعتقد أن لرد الحجاب إلى أصله الشرعي مدخلاً عظيماً في حياتنا المعاشية. لسنا في مقام استحسان أمر واستقباح آخر لما فيه من موافقة الذوق أو منافرتة وإنما نحن بصدد ما به قوام حياة المرأة أو ما به قوام حياتنا.

كلامنا الآن في هل يلزمنا أن نعيش ونحيى أو نقضى على أنفسنا بأن نموت ونفنى؟ هل علينا أن نهتر مكاننا ونرضى بما وجدنا عليه آباءنا والناس من حولنا يتسابقون إلى منابع السعادة وموارد الرفاهية ومعاهد القوة ويمرون علينا سريعاً ونحن شاخصون إليهم، إما غير شاعرين بموقفنا وإما شاعرين ولكننا حيارى ذاهلون؟ أو من الواجب علينا أن ننظر كيف تقدم الناس وتأخرنا.

كيف تقفوا وضعفنا. كيف سعدوا وشقينا، ثم نرجع أبصارنا كرة ثانية في ديننا وما كان عليه أسلافنا الصالحون. ثم نفتدى بهم في استماع القول واتباع أحسنه وانتقاد الفعل والأخذ بأفضله ونسير في طرق السعادة والارتقاء والقوة مع السائرين؟ ذلك هو الأمر الخطير الذى وجهنا إليه نظرنا.

ها هي مسألة الحجاب من أهم المسائل، ولها مكان عظيم في شؤون الأمة إذا ترك القارئ نفسه لعواطفه واستسلم إلى عوائده، ظهر له الحجاب في مظهر حسن، لأنه ألفه في صغره ونشأ بين المحجبات وعاش معهن حتى صار ذلك عادة مألوفة له، ثم إنه ورثه عن آبائه وأجداده فلا يستغربه بل يعيل إليه ميلاً غريزياً ليس للعقل فيه مدخل وإنما هو حركة ميكانيكية ليس إلا. وأما إذا نزع من نفسه العوامل التى حدثت فيه تلك العواطف، وخلع ما ألبسه إياه أسلافه من أردية الوراثة في المسألة من جهاتها، بحث من لم يتأثر إلا بالتجربة التى يرى في الوقائع الصحيحة وحصل لنفسه رأياً من ملاحظاته الشخصية. وكان ممن تنجذب نفسه إلى الحق وتنبعث إلى السعى للوقوف عليه وتأييده لما له عندها من المتزلة العلية والمكان الرفيع. وكان لا يغش نفسه بالتزويق والتزين الوهميين، وإنما يسمع صوت وجدانه السليم ويرجحه على كل هدى سواه مهما كانت درجته من التمكن فيمن حوله من الناس - فعند ذلك

يرى أن المرأة لا تكون ولا يمكن أن تكون وجوداً تاماً إلا إذا ملكت نفسها وتمتعت بحريتها الممنوحة لها بمقتضى الشرع والفطرة معاً ونمت ملكاتها إلى أقصى درجة يمكنها أن تبلغها. ويرى أن الحجاب على ما ألفناه مانع عظيم يحول بين المرأة وارتقائها وبذلك يحول بين الأمة وتقدمها.

بيناً عند الكلام على تربية المرأة ما لها من المزايا الجليلة والآثار الحسنة التي تترتب عليها في شؤونها نفسها وشؤون بيتها وفي الاجتماع الذي هي فيه. وذكرنا أن من أكبر أسباب ضعف الأمة حرمانها من أعمال النساء وأن تربية الطفل لا تصلح إلا إذا كانت أمه مربية، وقررنا أن الولد، ذكراً كان أو أنثى، لا يملك صحة ولا خلة ولا ملكة ولا عقلاً ولا عاطفة إلا من طريقتين: الوراثة والتربية. واستدللنا على أن الولد يرث من أمه قدر ما يرث من والده على الأقل، وأن تأثير الأم في تربية الطفل بعد ولادته أعظم من تأثير أبيه. ونريد أن نبرهن هنا على أن تربية الأم نفسها لا يمكن أن تتم إذا استمر حجاب النساء على ما هو عليه الآن، حتى إذا انتهى القارئ من تلاوة هذا الباب رأى كيف ترتبط المسائل بعضها ببعض، وكيف أن أصغرها يتوقف عليه أعظمها.

إذا أخذنا بنتاً وعلمناها كل ما يتعلمه الصبي في المدارس الابتدائية، وربيناها على أخلاق حميدة، ثم قصرناها في البيت

ومنعناها عن مخالطة الرجال فلاشك أنهما تنسى بالتدرج ما تعلمته،
وتتغير أخلاقها على غير شعور منها، وفي زمن قليل لا نجد فرقاً
بينها وبين أخرى لم تتعلم أصلاً. ذلك لأن المعارف التي يكسبها
الإنسان، وهو في سن الصبا لا يحيط بدقائقها ومناشئها، ولذلك لا
يكون علمه فيها علماً تاماً كاملاً، وإنما يتم له شيء من ذلك إذا
بلغ سن الرجولية واستمر على مزاولة العمل والاشتغال. فالصبي
يحفظ أسماء الأشياء أكثر مما يفهم معانيها، وأكبر فائدة يستفيدها
في هذا الطور من التعليم إنما هو العود على العمل وحب استطلاع
الحقائق والاستعداد للدراسة. فإن وقف سير التعليم في هذه السن
اضمحت المعلومات المستفادة واندثرت من الذهن شيئاً فشيئاً
وكان ما مضى من الوقت في التعليم زمناً ضائعاً

ولما كانت السن التي تحجب فيها المرأة - وهو ما بين الثانية
عشرة والرابعة عشرة من عمرها - هي السن التي يبتدئ فيها
الانتقال من الصبا إلى الرجولية، وتظهر فيها حاجة المرأة كما تظهر
حاجة الرجل في اختبار العالم والبحث في الحياة وما تستدعيه. وهي
السن التي تظهر فيها الملكات، وتظهر الميول والوجدانات. وهي
السن التي يتعلم فيها الإنسان نوعاً آخر من العلم أنفس ما تعلمه
في المدارس، وهو علم الحياة، وطريق تحصيل ذلك العلم إنما هو
بالاختلاط مع الناس واختبار واستعراف أخلاقهم. وفي هذه السن

يبتدئ الإنسان يعرف شعبه وملته ووطنه ودينه وحكومته وفي هذه السن يبتدئ استعداد كل شخص وميله وكفاءته في الظهور فيندفع إلى الأعمال اندفاع الماء في المنحدرات، وهي سن الآمال والرغائب والنشاط- فإن حجت فيها الفتاة وانقطعت عن هذا العالم، بعد أن كانت المواصلة بينه وبينها مستمرة وقف نموها، بل رجعت القهقري وفقدت كل ما كان يزين نفسها، ونست كل معارفها وخابت كل مساعيها وضاعت آمالها وآمال الناس فيها: ولا ذنب عليها في ذلك فهي عاجزة مسكينة قضت عليها عادة سخيفة بالحرمان المؤبد من الترقى والكمال.

ربما يقال إن في طوع المرأة وإمكانها أن تستكمل تربيتها وتتم دراستها في بيتها، وهو وهم باطل، فإن الرغبة في اكتساب العلم والتشوق لاستطلاع ما عليه الناس في أحوالهم وأعمالهم، وحب استكشاف الحقائق، وكل ما يستميل النفس إلى المطالعة والدرس، لا يتوفر للمرأة مع حجابها.

ذلك لأن الحجاب يجبس المرأة في دائرة ضيقة فلا ترى ولا تسمع ولا تعرف إلا ما يقع من سفاسف الحوادث، ويجول بينها وبين العالم الحى، وهو عالم الفكرة والحركة والعمل، فلا يصل إليها منه شيء، وإن وصل إليها بعضها فلا يصل إلا محرّفاً مقلوباً، أما إذا استمرت المواصلات بينها وبين العالم الخارجى فإنها تكتسب

بالنظر في حوادثه وتجربة ما يقع فيه معارف غزيرة تنبت فيها من المخالطات والمعاشرات والمشاهدة والسماع ومشاركة العالم في جميع مظاهر الحياة. وقد يكفي في إعانتها على كسب ذلك كله والانتفاع منه ما حصلته بالتعلم من المعارف الأولى، وربما يمكنها أن تستغنى عن تعلم المعارف الأولى إذا حسنت الفطرة وجادت القريحة.

وعلى فرض أن المرأة يمكنها في احتياجها أن تستكمل ما نقص منها علماً وأدباً بقراءة الكتب، فمن البديهي أن كل ما تحصله من الكتب يعد من قبيل الخيالات، إن لم تمكنه التجربة ويؤكد العمل. ولو عاملنا إخوتها الصبيان كما تعاملها وحجبتهم في البيوت حتى بلغوا سن الخامسة عشرة لكانت النتيجة واحدة، بل لو أخذنا رجلاً بلغ الأربعين من عمره وحجبتاه عن العالم وألزمناه أن يعيش بين أربعة جدران وسط النساء والأطفال والخدم لشعر بانحطاط تدريجي في قواه العقلية والأدبية، ولا بد أن يأتي يوم يجد فيه نفسه مساوياً لمن. فإذاً يكون من الخطأ أن نتصور أننا متى علمنا بنتانا جاز لنا أن نحجبهن متى بلغن سنّاً مخصوصة، وأن مجرد ذلك التعليم الأول يكفي في التوقى من الضرر. لأن الضرر في الحجاب عظيم وهو ضياع ما كسبته بالتعلم وحرمانهن من الترقى في مستقبل العمر، والأمر في ذلك واضح لا يحتاج إلى دليل. ويكفي

أن نرجع إلى أنفسنا ونخطر ببالنا ما كنا عليه في الخامسة عشرة من عمرنا فيتبين لنا أننا كنا أشبه بالأطفال لا نكاد نعلم شيئاً من العالم ولا نعرف للحياة قيمة ولا نميز كمال التمييز بين ما لنا وما علينا، ولا تمتاز لدينا حقوقنا وواجباتنا وليس لنا عزيمة ثابتة في مجاهدة أنفسنا، وأن أكبر عامل له أثر في تكميلنا هو استمرار تعلمنا وتربية عقولنا ونفسونا استمراراً لا انقطاع معه. وأن ذلك لم يتم لنا بقراءة الكتب بل بالمشاهدة والممارسة والمخالطة وتجربة الناس والحوادث.

وفي الحقيقة أن تربية الإنسان ليس لها سن معينة تنقطع بعده، ولا حد معروف تنتهي عنده، فهي لا تنال بحفظ مقدار من العلوم والمعارف يجهد الإنسان نفسه في اكتسابه في سنين معدودة، ثم يقضى حياته بعد ذلك في الراحة.

التربية ليست ذلك الشيء البسيط الذي يفهمه عامة الناس، حيث يتصورون أنها عبارة عن تخزين كمية من المعارف المقررة في بروجرامات المدارس ثم امتحان ثم شهادة ليس بعدها إلا البطالة والجمود. وإنما التربية هي العمل المستمر الذي تتوسل به النفس إلى طلب الكمال من كل وجوهه. وهذا العمل لا بد منه في جميع أدوار الحياة حيث يتبدى من يوم الولادة ولا ينتهى إلا بالموت.

وإذا أراد القارئ أن يتبين صحة ما أسلفته من مصاد الحجاب على وجه لا يبقى للريب معه مجال فما عليه إلا أن يقارن بين امرأة من أهله تعلمت وبين أخرى من أهل القرى ومن المتجرات في المدن لم يسبق لها تعليم. فإنه يجد الأولى تحسن القراءة والكتابة وتتكلم بلغة أجنبية وتلعب البيانو، ولكنها جاهلة بأطوار الحياة، بحيث لو استقلت بنفسها لعجزت عن تدبير أمرها وتقديم حياتها. وأن الثانية مع جهلها قد أحرزت معارف كثيرة اكتسبتها من المعاملات والاختبار وممارسة الأعمال والدعاوى والحوادث التي مرت عليها وأن كل ذلك قد أفادها اختباراً عظيماً: فإذا تعاملنا غلبت الثانية الأولى.

ومن هذا نرى أغلب نساء نصارى الشرق وإن لم يتعلمن في المدارس أكثر مما يتعلمنه بعض بناتنا الآن، فهن يعرفن لوازم الحياة لكثرة ما رأين وسمعن باختلاطهن بالرجال، فقد وردت على عقولهن معان وأفكار وصور وخواطر غير ما استفدنه من الكتب، فارتفعن بفضل هذا الاختلاط إلى مرتبة أعلى من المرأة المسلمة المواطنة هن مع أنهن من جنس واحد وإقليم واحد. نرى في المرأة عندنا من الاستعداد الطبيعي ما يؤهلها لأن تكون مساوية لغيرها من الأمم الأخرى، لكنها اليوم في حالة انحطاط شديد. وليس

لذلك سبب آخر غير كوننا جردناها من العقل والشعور وهضمنا حقوقها المقررة لها وبخسناها قيمتها.

وقد جردنا حينا لحجاب النساء إلى إفساد صحتهن، فألزمناهن القعود في المساكن وحرمانهن الهواء والشمس وسائر أنواع الرياضة البدنية والعقلية.

ليس فينا من لا يعرف أن من النساء من لا يفارقن بيوتهن لا ليلاً ولا نهاراً بل يلازمونها ولا يرين لهن شريكاً في الوجود إلا جارية أو خادمة أو زائرة تجيئها لحظات من الزمن وتنصرف عنها، ولا يرين أزواجهن إلا عند النوم، لأنهم يقضون نهارهم في أشغالهم ويقضون الجزء العظيم من ليلهم عند جيرانهم وفي الأماكن العمومية. ليس فينا من لا يعرف أن نساء كثيرة فقدن صحتهن في هذه المعيشة المنحطة وفي هذا السجن المؤبد. وأهن عشن عليلات الجسم والروح، ولم يدقن شيئاً من لذة هذه الحياة الدنيا.

لذلك كان أغلب نساتنا مصاباً بالتشمع وفقر الدم ومتى ولدت المرأة مرة تداعت بنتها وذبل جسمها وظهرت عجوزاً وهى فى ريعان شبابها. كل ذلك منشأ خوف الرجال من الإخلال بالعفة.

الحلقة الثالثة

(المصرى اليوم ٢٠١٤/١١/٣)

..وفي هذا القسم من كتاب «حقوق النساء في الإسلام»، يمضى بنا قاسم أمين متحدثاً القارئ، فيقول «إذا أراد القارئ أن يتبين صحة ما أسلفناه من مضار الحجاب فما عليه إلا أن يقارن بين امرأة من أهله تعلمت، وأخرى من أهل القرى أو من المتجرات في المدن لم يسبق لها تعليم. فإنه يجد أن الأولى تحسن القراءة والكتابة وتكلم بلغة أجنبية وتلعب البيانو، لكنها إن كانت محجوبة في البيت تبقى جاهلة بأطوار الحياة، ولو استقلت بنفسها لعجزت عن تدبير أمرها وتقديم حياتها، أما الثانية فإنها مع جهلها قد أحرزت معارف كثيرة اكتسبتها من المعاملات والاختبار وممارسة الأعمال والحوادث التي مرت عليها، وإن كل ذلك قد أفادها اختباراً عظيماً.. فإذا تعاملنا غلبت الثانية الأولى».. ونمضى مع قاسم أمين لنطالع دفاعاً مجيداً عن المرأة، ورفضاً لاحتقارها، ويسوق قاسم أمين مظاهر احتقار الرجل للمرأة «فمنها إذا ولدت

زوجته بنتاً اغتم غمّاً شديداً، ومن احتقار الرجل للمرأة أن يحال
بينها وبين الحياة العامة والعمل في أى شىء يتعلق بها، فليس لها
رأى فى الأعمال، ولا فكر فى المشارب، ولا ذوق فى الفنون، ولا
قدم فى المنافع العامة، ولا مقام فى الاعتقادات الدينية، وليس لها
فضيلة وطنية ولا شعور ملّى».

وفجأة، كما بدأ قاسم أمين كتابه، يختمه بعد الكلمات السابقة
بكلمة «تم».

على أنه يتعين علينا أن نتأمل فى معركة قاسم أمين دفاعاً عن
المرأة بمجملها وفى كل كتاباته وكتبه، ونكتشف أنها لم تكن من
أجل امرأة أو حتى مجموع النساء، وإنما هى معركة تحرير وطن
والنهوض بأمة، وما كانت المرأة إلا رمزاً تتضح منه توجهات
المجتمع ككل، فإذا ينهض المجتمع تنهض المرأة وإذا يتحرر تتحرر.
فعندما خضعت مصر بكابوس الاحتلال العثماني واضطهد
المصريون جميعاً كانت المرأة هى الأكثر اضطهاداً، فإذا قام سليمان
القانونى بإيقاف نظام قضاة المذاهب الأربعة وعين بدلاً منهم قاضى
عسكر تعسف ضد النساء ونادوا فى القاهرة ومصر القديمة بأن لا
تخرج امرأة إلى الأسواق إلا العجائز منهن، ومن خالفت تضرب

وتربط من شعرها في خروف ويطاف بها في الحارات، «راجع التفاصيل في كتاب بدائع الزهور في وقائع الدهور- لابن إياس، وعجائب الآثار لعبد الرحمن الجبرتي».

كما كان لقاسم أمين ظهير قوى في معركته لتحرير المرأة، هو الأستاذ الإمام الشيخ محمد عبده الذى أسهب في كتاباته دفاعاً عن حقوق المرأة، فيقول: «الرجل والمرأة متماثلان في الحقوق والأعمال، ومتماثلان في الذات والعقل والشعور، واعلموا أن الرجال الذين يحاولون بظلم المرأة أن يكونوا سادة في بيوتهم يلدون عبيداً لغيرهم» «محمد عبده- الأعمال الكاملة- ج ٥ ص ٢٠٨».

أما عن تعدد الزوجات فإن محمد عبده يقول: «الإسلام لم يقر عادات الجاهلية، وليس صحيحاً أن القرآن جعل تعدد الزوجات ديناً بل عمد إلى إصلاحه تدريجياً، وضيقه باشتراط العدل، وهو أمر نادر، بما يعنى الاكتفاء بواحدة إلا للضرورة القصوى.. أما جواز إبطال هذه العادة (لاحظ أنه سماها عادة)، فلا ريب فيه ومن حق الحاكم والعالم أن يمنع تعدد الزوجات إلا استثناءً وفي حالات الضرورة»، ويقول: «إن الطلاق محظور في ذاته، مباح للضرورة». والحقيقة أن الشعلة التي أطلقها قاسم أمين قد أضاءت كثيراً من الأفكار والكتابات، وشارك الكثيرون في المعركة.. منهم أحمد

لطفى السيد وإسماعيل صبرى باشا وغيرهما، وانطلقت أشعار جميلة تندد بحجب المرأة وتدعو لتحريرها ونقرأ أشعاراً أكثر من رائعة.

فحافظ إبراهيم يقول مدافعاً عن التجديد والتطلع إلى حضارة الغرب:

آن يا شعر أن تفك قيوداً
قيدتنا بما دعاة المحال
فارفعوا هذه الكمام عننا
ودعونا نشم ريح الشمال

ويلقى قصيدة في حفل لجمع تبرعات لبناء مدرسة للبنات في بورسعيد يقول فيها:

ليست نساؤكم حلى وجواهرأ
خوف الضياع تصان في الأحقاق
ليست نساؤكم أثاثاً يقتنى
في الدور بين مخادع وطباق
تتشكل الأزمان في أدوارها
وولأؤهن على الجمود بواقى

"ديوان شاعر النيل - حافظ إبراهيم"

ويكون أحمد شوقي حاضراً أيضاً في معركة تحرير المرأة:

ظلم الرجال نساءهم وتعسفوا

هل للنساء بمصر من أنصار

يا معشر الكتاب أين بلاؤكم

أين البيان وصائب الأفكار

ويقول في قصيدة أخرى:

هذا رسول الله

لم ينقص حقوق المؤمنات

العلم كان شريعة

لنساته المتفقهات

رضن التجارة والسياسة

والشؤون الأخرى

النافرات من الجمود

كأنه شبح الممات

ديوان - الشوقيات

وهكذا كانت مصر تخوض معركتها مع قاسم أمين، الذى حاول جهد الطاقة أن يجعل من تحرير المرأة تحريراً لمصر كلها. ويبقى أن نشير إلى أن ذات المعركة التى خاضها قاسم أمين ضد

المتأسلمين ومختلف القوى الرجعية هي ذات المعركة التي نخوضها على صفحات «المصرى اليوم»، إذ نعيد نشر هذا الكتاب ونبقى نحن في معركة التقدم، بينما يبقى متأسلمو الجماعة الإرهابية على تخلفهم ووقوفهم ضد المرأة وحريتها، وحتى حقها في التعليم أو العمل. وإذا كانت الجماعة الإرهابية قد حاولت أن تضلل الجماهير ببيانات عن مسألة المرأة، امتلأت بالألفاظ الموهمة والعبارات حمالة الأوجه، فإن فتاوى جهابذة شيوخ الإخوان فضحت حقيقتها. إذ نكتشف حقيقة الجماعة وحقيقة موقفها من تحرير المرأة الذى هو جزء من تحرير المجتمع. ونقرأ للمفتى الإخوانى الذى تولى الإفتاء فى مجلة «الدعوة»، الجريدة الرسمية للجماعة: «حين نقرر حكم الإسلام فى وضع المرأة المسلمة ينبغى ألا نتأثر بأوضاع المجتمعات القائمة الآن وما فيها من فوضى وتقليد وتشويه وانحراف. فالبيت مقر المرأة ولا تخرج منه إلا عند الضرورة المقيدة بالحاجة الملحة، أما خروجها بغير ضرورة فهو لعنة تدمر كل شىء». «الدعوة- العدد ٥٩ - مارس ١٩٨١». وفى أعداد الدعوة عشرات من الفتاوى المماثلة تقول برفض تعلم المرأة أو خروجها للعمل، والقول بضرورة ختان البنات حفاظاً على عفتهن. وهكذا، وإذ نتأمل هذه الجهالة والتأسلم فى فتوى مفتى الجماعة الإرهابية، فإننا نكتشف أن معركة تحرير المرأة التى خاضها قاسم أمين قد ظلت ولم تنزل حتى الآن تحتاج إلى مزيد من الكتابة

والنضال، ولهذا كان سعى «المصرى اليوم» لإعادة نشر هذا الكتاب جزءاً من معركتنا ضد الجماعة الإرهابية، وضد أفكارها وتخلفها وتضليلها وتأسلمها.

العضة خلق للنفس تمتنع به عن الشهوة مع القدرة عليها

على أن القول بأن الحجاب موجب العفة وعدمه مجلبة الفساد قول لا يمكن الاستدلال عليه، لأنه لم يقم أحد إلى الآن بإحصاء عام يمكن أن نعرف به عدد وقائع الفحش بالضبط والدقة في البلاد التي تعيش فيها النساء تحت الحجاب وفي البلاد الأخرى التي تتمتع فيها بحريتهن. ولو فرض وقوع مثل ذلك الإحصاء لما قام دليلاً على الإثبات أو النفي في المسألة لأن ازدياد الفساد في البلاد ونقصه مما يرتبط بأمور كثيرة ليس الحجاب أهمها.

ومن المعروف أن لطرق معيشة الأمة ومزاجها وإقليمها وآدابها وتربيتها دخلاً عظيماً في فساد أخلاقها وصلاحتها، ولهذا نرى الفساد يختلف في بلاد أوروبا، بين بلد وآخر، اختلافاً ظاهراً، ونرى أيضاً مثل هذا الاختلاف بين البلاد التي لاتزال فيها عادة الحجاب باقية. بل نرى اختلافاً كبيراً بين زمن وزمن في بلد واحد. والتجارب ترشد إلى أمر يمكن أخذه دليلاً على أن الإطلاق أدنى

بالنساء إلى العفة من الحجاب. فمن المشاهد التي لا جدال فيها أن نساء أمريكا هن أكثر نساء الأرض تمتعاً بالحرية وهن أكثرهن اختلاطاً بالرجال، حتى إن البنات في صباهن يتعلمن مع الصبيان في مدرسة واحدة، فتتعد البنات بجانب الصبي لتلقى العلوم. ومع هذا يقول المطلعون على أحوال أمريكا أن نساءها أحفظ للأعراض وأقوم أخلاقاً من غيرهن، وينسبون صلاحهن إلى شدة الاختلاط بين الصنفين من الرجال والنساء في جميع أدوار الحياة. ومن المشاهد التي لا نزاع فيها أيضاً نساء العرب ونساء القرى المصرية مع اختلاطهن بالرجال على ما يشبه الاختلاط في أوروبا تقريباً أقل ميلاً للفساد من ساكنات المدن اللائي لم يمنعهن الحجاب من مطاوعة الشهوات والانغماس في المفاسد.

وهذا مما يحمل على الاعتقاد بأن المرأة التي تخالط الرجال تكون أبعد عن الأفكار السيئة في المرأة المحجوبة. والسبب في ذلك أن الأولى تعودت رؤية الرجال وسماع كلامهم، فإذا رأت رجلاً، أياً كان، لم يحرك منظره فيها شيئاً من الشهوة. بل لو عرض عليها شيء من هذا فإنما يكون بعد مصاحبة طويلة وقضاء أوقات في خلوات كثيرة يحدث فيها ما قد يشعر كل واحد منهما بانجذاب إلى الآخر. وهذا هو ما منعه الشريعة، وبيننا امتناعه فيما سبق. أما الثانية فمجرد وقوع نظرها على رجل يحدث في نفسها «خاطر

اختلاف الصنف» من غير شعور ولا تعمد ولا نية سيئة. وإنما هو أثر منظر الرجل الأجنبي، لأنه قد وقر في نفسها ألا تراه ولا يراها، فمجرد النظر إليه كافٍ في إثارة هذا الخاطر.

وقد شاهدت مراراً، كما شاهد غيري، هذا الأثر عينه في الرجال، فرأيت أن الرجل الذي لم يتعود الاختلاط بالنساء إن لم يغلبه سلطان التهذيب القوى لا يملك نفسه إذا جلس بينهن، فلا تشبع عينه من النظر إليهن ومن التأمل في محاسنهن وينسى في ذلك كل أدب ولياقة، وربما طلب الوسائل للملاستهن بيده أو مماسنهن بكتفه ويندفع إلى أقوال وأعمال تشتمز منها نفوس الحاضرين كأنه يظن - بل هو يظن بالفعل - إنه لا معنى لاجتماع الرجل مع المرأة في مكان واحد إلا أن يتمتع كل منهما بشهوته مع الآخر، بخلاف الرجل الذي اعتاد على مخالطة النساء فإنه لا يكاد يجد في نفسه أثراً من رؤيتهن أكثر مما يجده عند رؤية الرجال، ولا يشعر بأدنى اضطراب في حواسه ولا في مشاعره. فمن ألزم لوازم الحجاب أنه يهين الذهن في الرجال وفي النساء معاً لتخيل الشهوة بمجرد النظر أو سماع الصوت، وهذا يوضح لنا السبب فيما نشاهده كل يوم من أن المرأة إذا رأت رجلاً في الطريق، أو دعتها الضرورة لمخاطبته، تتصنع في حركاتها وصوتها ما تظن أنه يروق في عين الرجل - والرجل كذلك.

وقد شاهدت وشاهد كل إنسان ما يخالف ذلك في بلاد أوروبا
وفي الأستانة وفي القرى المصرية وبين الأعراب في البادية حيث يمر
الرجال والنساء بعضهم بجانب بعض وكتفاً لكتف ولا يلتفت
أحدهم إلى الآخر.

ولا ريب أن استلفات الذهن دائماً إلى اختلاف الصنف من
أشد العوامل في إثارة الشهوة.

وبديهي أن المرأة التي تحافظ على شرفها وعفتها وتصون نفسها
عما يوجب العار، وهي مطلقة غير محجوبة، لها من الفضل والأجر
أضعاف ما يكون للمرأة المحجوبة. فإن عفة هذه قهرية أما عفة
الأخرى فهي اختيارية، والفرق كبير بينهما. ولا أدري كيف
نفتخر بعفة نساؤنا ونحن نعتقد أنهم مصونات بقوة الحراس
واستحكام الأقفال وارتفاع الجدران.

أقبل من مسجون دعواه أنه رجل طاهر لأنه لم يرتكب جريمة
وهو في الحبس. فإذا كانت نساؤنا محبوسات محجوبات فكيف
يمكنهن أن يتمتعن بفضيلة العفة. وما معنى أن يقال إنهن عفيفات.
إن العفة هي خلق للنفس تمتنع به من مقارفة الشهوة مع القدرة
عليها. ولعل التكليف الإلهي إنما يتعلق بما يقع تحت الاختيار، لا بما
يستكره عليه من الأعمال. فالعفة التي تكلف بها النساء يجب أن

تكون من كسبهن، ومما يقع تحت اختيارهن لا أن يكن
مستكرهات عليها، وإلا فلا ثواب لهن في مجرد الكف عن المنكر.
ولذلك قال صلى الله عليه وسلم «من عشق فعف فكتم فهو
شهيد».

والحقيقة أننا نعمل عمل من يعتقد أن النساء عندنا لسن أهلاً
للعفة. أليس من الغريب ألا يوجد رجل فينا يثق بامرأة أبداً مهما
اختبرها ومهما عاشت معه. أليس من العار أن نتصور أن أمهاتنا
وبناتنا وزوجاتنا لا يعرفن صيانة أنفسهن. أليق ألا نثق بهؤلاء
العزيزات المحبوبات الطاهرات وأن نسيء الظن بهن إلى هذا الحد؟

إني أسأل كل إنسان خالى الغرض. هل هذه المعاملة يليق أن
يعامل بها إنسان له من خاصة الإنسان مالنا. فهو مثلنا له روح
ووجدان وقلب وعقل وحواس. وهل سوء الظن في المرأة إلى هذا
الحد يتفق مع اعتبارنا لأنفسنا واعتبار المرأة لنفسها؟

والعاقل يرى أن الاحتياط الذى يتخذه الرجال لصيانة النساء
عندنا، مهما بلغ من الدقة، لا يفيد شيئاً إن لم يصل الرجل إلى
امتلاك قلب امرأته. فإن ملكه ملك كل شيء منها، وإن لم يملكه لم
يملك منها شيئاً. ذلك لأنه ليس فى استطاعة رجل أن يراقب
حركات امرأته وسيرها فى كل دقيقة تمر من الليل والنهار. متى

خرج أحدنا من منزله أو سمح لامرأته أن تخرج بسبب من الأسباب فعلى من يتكل إن لم يكن على صيانتها وحفظها نفسها بنفسها. ثم ماذا يفيد الرجل أن يملك جسم امرأته وحده إذا غاب عنه قلبها. أيستطيع أن يمنعها أن تتصرف فيه وتبذله لأي شخص تريد. فإذا رأت امرأة من الشباك رجلاً فأعجبها ومالت إليه بقلبها وودت أن تواصله لحظة أفلا يعد هذا في الحقيقة من الزنى. ألم يتمزق حجاب العفة في هذه اللحظة. وهل بعد المسافة بينها وبين الرجل وعدم تمكنها من مواصلته يسمى عفة. نعم إن الشرائع لا تعاقب ولا تقيم الحد على زنى العين والقلب، لأن العقوبات والحدود لا سلطان لها على الخواطر والقلوب. ولكن في نظر أهل الأدب والتقوى لا عبرة للبعد بين الأجساد إذا تواصلت الأرواح واجتمعت القلوب.

ومع ذلك ما الذي فعل الحجاب. ألم تسمع بما يجري في داخل البيوت مما ينافي العفة ويخل بالشرف. هل منع البرقع وقصر النساء وراء الحجاب والأقفال سيران الفساد إلى ما وراء تلك الحجب.. كلاً.

ربما يقول قائل إن ما نسمعه اليوم عن كثير من النساء أكثر مما كنا نسمعه سابقاً، وإن الشائعات عن النساء أشد انتشاراً. بل ربما كان الفساد في الواقع أوسع دائرة مما كان عليه قبل ثلاثين سنة

مثلاً، ولا منشأً لذلك إلا رقة الحجاب بالحالة القديمة على ما فيها كانت أصون للأعراض وأحفظ لشرف المرأة من تلك الحالة التي طرأت على النساء. فنجيب عن ذلك بأننا لا ننكر أن بعض الطباع الفاسدة من الرجال والنساء معاً وجدت سبيلاً من تخفيف الحجاب إلى تعارف بعضهم ببعض، وإتيان ما تميل إليه من المنكر. بل نزيد عليه أنه لو استمر تخفيف الحجاب يتقدم بالسرعة التي سار بها إلى الآن - والنفوس على ما هي عليه - لعمت البلوى وازداد الفساد انتشاراً.

غير أن السبب في ذلك ليس هو تخفيف الحجاب بل هو راجع إلى أمور كثيرة يجمعها الجهل وسوء التربية.

فسوء التربية هو علة الخفة والطيش، وهو الذي يسهل على المرأة ذات مكانة في بيتها وقومها أن تطيل نظرها إلى شاب يمر في طريقها. وسوء التربية هو الذي يخفف عندها تبعة تحريك يدها لإجابة ذلك الشاب فيما يشير به إليها. وسوء التربية هو الذي يدفع بها إلى الاتفاق معه على التلاقي بل التواصل قبل أن يدور كلام بينه وبينها. وإنما أركان عقد ذلك الاتفاق هي نظرات وإشارات لا تفصح عن خلق من الأخلاق ولا عن ملكة من الملكات ولا عن درجة من العرفان ولا تدل على حالة نفسية ولا عقلية ولا جسمية يمكن الارتباط بها بين شخصين.

سوء التربية هو الذى يخرق كل حجاب ويفتح على المرأة من النساء كل باب. وهو الذى يُخشى معه أن تسرى العدوى من امرأة إلى امرأة ومن طبقة إلى طبقة، فقد نرى أن المحجبات مهما بالغن فى التحجب لا يستنكفن أن يختلطن بنساء أحط منهن فى الدرجة وأبعد عن التصون والعفة. فسيده المتزل لا ترى بأساً من مخالطة زوجة خادمها بل قد تأنس بالحديث معها وسماع ما تنقله إليها من غير مبالاة بما يلائم الحشمة وما لا يلائمها ولا تأنف التفتح فى القول مع الدلالات وبائعات الأقمشة. بل قد يطوحها الجهل إلى الاختلاط بنسوة لا تعرف شيئاً من حالهن ولا من أى مكان أتين ولا بأى خلق من الأخلاق تخلقن، وأشنع من هذا كله وأشدّ فعلاً فى إفساد الأخلاق أن النساء المومسات اللاتى يحملن تذكرة رسمية يُدعون فى الأفراح ويرقصن تحت أعين الأمهات والبنات والكبار والصغار.

هذا ما يأتى من سوء التربية، وهو من أشدّ العوامل فى تمزيق ستار الأدب وليست رقة الحجاب بشيء فى جانب هذا كله.

طرقت ديارنا حوادث، ودخلنا ضرب من الاختلاط مع أمم كثيرة من الغربيين ووُجدت علائق بيننا وبينهم علمتنا أنهم أرقى منا وأشدّ قوة. ومال ذلك بالجمهور الأغلب منا إلى تقليدهم فى ظواهر عوائدهم. خصوصاً إن كان ذلك إرضاءً لشهوة أو إطلاقاً

من قيد. فكان من ذلك أن كثيراً من أعياننا تساهلوا لزواجهم
ومن يتصل بهم من النساء وتسامحوا هن في الخروج إلى المتترهات
وحضور التياترات ونحو ذلك، وقلدهن في ذلك كثير ممن يليهن
وعرض من هذه الحالة بعض فساد في الأخلاق.

تلك حالة طرأت للأسباب التي تقدمت وتبعها من العواقب ما
بيناه، ولكن ليس من مصلحتنا، بل ولا من المستطاع لنا نحو هذه
الحالة والرجوع إلى تغليظ الحجاب، بل صار من متممات شؤوننا
أن نحافظ عليها ونتقى تلك المضار التي نشأت عنها وذلك هو ما
نستطيعه أيضاً.

أما أنه ليس من مصلحتنا أن نحو هذه الحالة فلما قدمناه في
مضار الحجاب على الوجه المعروف، وأما أننا لا نستطيع ذلك
فلأن أسباب هذه الحالة مما فصلناه سابقاً لا تزال موجودة وهي
تزداد بمرور الزمان رغباً عنا. ولأننا قد وجدنا من أنفسنا ميلاً إلى
حسن المعاملة في معاشرتنا النساء وزين في أنفس الكثير منا حب
المعاملة في مرضاتهن ونشأت هن في قلوب الرجال منزلة من
الاعتبار لم تكن هن من قبل وأحس النساء بذلك من رجالهن
فعددن ما وصلن إليه من الحرية والإطلاق حقاً من الحقوق
وضرورياً من ضروريات المعيشة فلا يسهل على الرجل أن يقضى
على امرأته اليوم بما كان يقضى به من قبل أربعين سنة.

والذى يجب علينا هو معالجة المضار التى يظن أنها تنشأ عن تخفيف الحجاب ولا توجد طريقة أنجح فى ذلك العلاج إلا التربية التى تكون هى الحجاب المنيع والحصن الحصين بين المرأة وبين كل فساد يتوهم فى أية درجة وصلت إليها من الحرية والإطلاق.

سيقول معترض إن التربية والتعليم يصلحان أخلاق المرأة وأما الإطلاق فربما زاد فى فسادها. فنجيب أن الإطلاق الذى نطالب به هو محدود يحظر الخلوة مع أجنبي، وفى هذا الحظر ما يكفى لاتقاء المفاسد التى لا تتولد إلا من الخلوة. أما الإطلاق فى نفسه فلا يمكن أن يكون ضاراً أبداً متى كان مصحوباً بتربية صحيحة لأن التربية الصحيحة تكون أفراداً أقوياء بأنفسهم يعتمدون على أنفسهم ويسرون بأنفسهم فمن كملت تربيته استقل بنفسه واستغنى عن غيره. ومن نقصت تربيته احتاج إلى الغير فى كل أموره فالاستقلال فى النساء كالاستقلال فى الرجال يرفع الأنفس من الدنيا ويبعد بها عن الخسائس: لذلك يجب أن يكون هو الغاية التى نطلبها من تربية النساء.

حسن التربية واستقلال الإرادة هما العاملان فى تقدم الرجال فى كل زمان ومكان. وهما مطمح آمال كل أمة تسعى إلى سعادتها وهما من أشرف الوسائل لإبلاغها من الكمال ما أعدت له. فكيف يمكن العاقل أن يدعى أن لهذين العاملين أثراً آخر سيئاً فى أنفس

النساء؟ ومن زعم أن التربية واستقلال الإرادة مما يساعد على فساد الأخلاق في المرأة فقد قصر نظره على بعض الاعتبارات التي لا يخلو عنها أمر من الأمور النافعة في العالم فإن لكل نافع ضرراً إذا أسىء استعماله.

هذا تعليم الرجال لا يخلو من العيوب الكثيرة وكثير منهم يستعمل عمله واختباره فيما يضر بنفسه أو بغيره. فهل ذلك يحمل أحداً من الناس على أن يقول إن من الصواب ألا يعلم الرجال شيئاً خوف استعمال ما يتعلمون فيما يسوؤهم أو يسوء غيرهم. وإن من الواجب أن يتركوا في الجهل تحت حجاب الغفلة؟ لا أظن أن عاقلاً يخطر هذا الخاطر بباله. فإذا كان إجماعنا قد انعقد على ألا خير للرجال في الجهل والاستبعاد. وألا سبيل لهم إلى بلوغ درجات الفضل إلا بالعلم وحرية الفكر والعمل. فما لنا نختلف في هذه القضية نفسها إذا عرض ذكر المرأة؟ وأى فرق بين الصنفين في الفطرة والخلقة؟

والحق أننا غالينا في اعتبار صفة العفة في النساء وفي الحرص عليها وفي ابتداع الوسائل لحفظ ما ظهر منها وتفخيم صورتها حتى جعلنا كل شيء فداءها وطلبنا أن يتضاءل ويضمحل كل خلق وكل ملكة دونها. نعم العفة أجمل شيء في المرأة وأبهى حلية تتحلى بها. ولكن العفة لا تغنى شيئاً عن بقية الصفات والملكات التي يجب

أن تتحلى نفس المرأة بها من كمال العقل وحسن التدبير والخبرة
بتربية الأولاد وحفظ نظام المعيشة في البيت والقيام على كل ما
يعهد إليها من الشؤون الخاصة بما بل نقول إن لهذه الصفات دخلاً
كبيراً في كمال العفة وفقدان المرأة خصلة من هذه الخصال لا
ينقص في ضرره وفي الحط من شأنها عن فقدان العفة نفسها.

الحلقة الرابعة والاحيرة

(المصرى اليوم ٥/١١/٢٠١٤)

.. وفي القسم الأخير من كتاب «حقوق النساء فى الإسلام»، نجد أن مصر كانت تخوض معركتها مع قاسم أمين، الذى حاول جهد الطاقة أن يجعل من تحرير المرأة تحريراً لمصر كلها.

ويبقى أن نشير إلى أن ذات المعركة التى خاضها قاسم أمين ضد المتأسلمين ومختلف القوى الرجعية هى ذات المعركة التى نخوضها على صفحات «المصرى اليوم» إذ نعيد نشر هذا الكتاب ونبقى نحن فى معركة التقدم، بينما يبقى متأسلمو الجماعة الإرهابية على تخلفهم ووقوفهم ضد المرأة وحريتها، وحتى حقها فى التعليم أو العمل.

وإذا كانت الجماعة الإرهابية قد حاولت أن تضلل الجماهير ببيانات عن مسألة المرأة، امتلأت بالألفاظ المموهة والعبارات حمالة

الأوجه، فإن فتاوى جهابذة شيوخ الإخوان فضحت حقيقتها. إذ نكتشف حقيقة الجماعة وحقيقة موقفها من تحرير المرأة الذى هو جزء من تحرير المجتمع. ونقرأ للمفتى الإخوانى الذى تولى الإفتاء فى مجلة «الدعوة»، الجريدة الرسمية للجماعة: «حين نقرر حكم الإسلام فى وضع المرأة المسلمة ينبغى ألا نتأثر بأوضاع المجتمعات القائمة الآن وما فيها من فوضى وتقليد وتشويه وانحراف. فالبيت مقر المرأة ولا تخرج منه إلا عند الضرورة المقيدة بالحاجة الملحة، أما خروجها بغير ضرورة فهو لعنة تدمر كل شىء». «الدعوة- العدد ٥٩ - مارس ١٩٨١». وفى أعداد الدعوة عشرات من الفتاوى المماثلة تقول برفض تعلم المرأة أو خروجها للعمل، والقول بضرورة ختان البنات حفاظاً على عفتهن. وهكذا، وإذ نتأمل هذه الجهالة والتأسلم فى فتوى مفتى الجماعة الإرهابية، فإننا نكتشف أن معركة تحرير المرأة التى خاضها قاسم أمين قد ظلت ولم تزل حتى الآن تحتاج إلى مزيد من الكتابة والنضال، ولهذا كان سعى «المصرى اليوم» لإعادة نشر هذا الكتاب جزءاً من معركتنا ضد الجماعة الإرهابية، وضد أفكارها وتخليفها وتضليلها وتأسلمها.

* * * * *

العادات قد تتغلب على الدين نفسه فتنفسده وتمسخه بحيث ينكره كل من عرفه.

اتفقت الشرائع الإلهية والقوانين الوضعية على أن عقد الزواج وحده هو الذى يجلل الاجتماع بين الرجل والمرأة وأن اجتماعهما بدون ذلك العقد المقدس ممنوع وممقوت، ذلك أمر اقتضاه نظام العشيرة وكمال النفس الإنسانية فالعمل على ما يخالفه قبيح مذموم بلا ريب. غير أن تلك الشرائع الإلهية والقوانين الوضعية قد حظرت أعمالاً أخرى وأنزلتها من الشناعة منزلة لا تنحط عن منزلة الخنا ووضعت عليها عقوبات أشد من العقوبة عليه لأنها اعتبرت أن لتلك الأعمال من الضرر بالنظام ما هو أشد من ضرر الزنى. ولنضرب مثلاً بجريمة القتل فإنها أعظم من جريمة الزنى في نظر الدين والقانون. فلم لم نتخذ للوقاية منها من الوسائل الصارمة ما اتخذناه للوقاية من الزنى؟

إننا معرضون فى كل ساعة تمر من حياتنا إلى مصائب لا تحصى وهذا لم يمنعنا من أن نتحرك ونسعى ونقتحم الأخطار فى الأسفار لنحصل من رزق الله ما نحتاج إليه. إننا نشعر بأنواع الجرائم ترتكب من حولنا فالقتل والنهب والنصب والتزوير والقذف وغيرها من الجرائم ترزعج الساكن وتقلق المطمئن، ومع ذلك فإننا نحتمل مصائبها ونسلم لحكم القدر فيها ونجتهد فى تطهير المجتمع منها بالوسائل المشروعة من التربية أو إيقاع العقوبة على مرتكب الجريمة. فلم لا يكون ارتكاب الفحش من المرأة جريمة من هذه

الجرائم التي لا يخلو منها مجتمع إنساني؟ ولم نتخيل أنها أشنع وأفظع من سواها حتى اتخذنا لمنعها ما لم نتخذها لمنع غيرها؟

وعلى أى حال فليس من الجائز أن نأتى ما فيه ضرر محقق لتتقى به ضرراً وهمياً. فوقوع الفحش من المرأة أمر محتمل الوقوع، قد يكون، وربما لا يكون. أما حجابها ومنعها من التمتع بقواها الغريزية فهو ضرر محقق لاحق بها حتماً ويا ليتة اقتصر عليها، ولكنه يتعدها إلى كل ما يقع تحت رعايتها.

يتوهم أحدنا أن امرأته ربما تميل إلى غيره إن رفع الحجاب عنها فلذلك يزوج بها وراء الأبواب ويغلق عليها الأقفال ويظن بذلك أنه استراح من الوسوس ولا يدرى ما ربما تأتية من حيث لا يدرى فلم يفده حرصه شيئاً في الحقيقة. ومع هذا فهو بعمله قد قتل نفساً حية وأفسد نفوساً كثيرة ممن تتولاهم زوجته في بيته من سبيل ما يظنه راحة لنفسه.

توهم كثير من سبقنا مثلما توهمنا وحجبوا نساءهم كما نحجب نساءنا بل فاقونا في التفنن واتخاذ الطرق لاطمئنان أنفسهم من ناحية زوجاتهم. وإننى أذكر الآن أغرب طريقة كانت مستعملة عند أعيان أوروبا في القرون الوسطى وهى ما كان يسمى عندهم بنطاق العفة. وهو نطاق من حديد يتصل به حفاظ ولذلك النطاق

قفل يكون مفتاحه في جيب الرجل دائماً. وهذا لم يمنع النساء من أن يمنحن عشاقهن مفتاحاً مصطنعاً! ثم ما لبث هؤلاء الأمم أن أدركوا خطأهم وعرفوا أن ضرر تلك الأوهام أكثر من نفعها. ولما أخذت المعارف تنتشر بينهم شرعوا في قياس أعمالهم المعاشية بمقياس العقل السليم والعمل الصحيح الخالص من شائبة الوهم وأدركوا أن سعادتهم لا تتم بما ينالون من ثمار ذلك إلا إذا شاركهم نساؤهم في مساعيهم وعاونوهم في لم شعنتهم وتكميل نقصهم فأعدوهن بالتربية والعلم إلى ما أملوا منهن. فافتككن من أسرهن وتمتنعن بحريتهن وسرن مع رجالهن يعاونوهم في الحياة ويمددوهم بالرأى في كل أمر، ولست مبالغاً إن قلت إن ما أقامه التمدن الحديث من البناء الشامخ وما وضعه من الأصول الثابتة إنما شيد على حجر أساسي واحد هو المرأة.

لم يكن ما استفاده الغربيون من تربية نساؤهم والتساهل لهن في مخالطتهم مقصوراً على المزايا التي أشرنا إليها بل كان لهم مع ذلك فوائد جمة في تدبير المعيشة وتيسير طرق الاقتصاد. تدخل بيت الغربي من أهل الطبقة الوسطى فتجده أتم نظاماً وأكمل ترتيباً وأجمل أثاثاً من بيت الشرقي من أهل طبقته، ومع ذلك تجد نفقة الغربي أقل من نفقة الشرقي بكثير.

انظر إلى الواحد منا تجد مسكنه لا بد أن يكون من قسمين قسم للرجال وآخر للنساء فإن أراد أن يبني بيتاً فعليه أن يهيئ ما يكفي لبناء بيتين في الحقيقة. وإذا استأجر بيتاً فهو إنما يستأجر في الواقع بيتين ويتبع ذلك ما يلزم لكل منهما من الأثاث والفرش. ولا بد له من فريقين من الخدم فريق يخدم الرجال في القسم المختص به والآخر يختص بخدمة النساء داخل البيت. ثم لا بد له من عربة للنساء وعربة للرجال لأنه ليس من الجائز في عرفنا أن يركب الرجل مع زوجته أو مع والدته في عربة واحدة. وهو مضطر لأن يزيد في النفقة للطعام وما يتبعه، لأنه إذا أتى ضيف واحد رجلاً كان أو امرأة وجب تحضير مائدتين بدلاً من واحدة كانت تكفى. وهكذا ترى نفقات ضائعة وثمرات كسب مستهلكة ولا سبب لها إلا تشديد الحجاب على النساء.

هل يظن المصريون أن رجال أوروبا مع أنهم بلغوا من كمال العقل والشعور مبلغاً مكنهم من اكتشاف قوة البخار والكهرباء واستخدامها على ما نشاهده بأعيننا، وأن تلك النفوس التي تخاطر في كل يوم بحياتها في طلب العلم والمعالى، وتفضل الشرف على لذة الحياة، هل يظنون أن تلك العقول وتلك النفوس التي تعجب بآثارها يمكن أن يغيب عنها معرفة الوسائل لصيانة المرأة وحفظ عفتها؟ هل يظنون أن أولئك القوم يتركون الحجاب بعد تمكنه

عندهم لو رأوا خيراً فيه؟ — كلا وإنما الإفراط في الحجاب من الوسائل التي تبادر عقول السذج وتركن إليها نفوسهم ولكنها يجعها كل عقل مهذب وكل شعور رقيق.

متى تمذب العقل ورق الشعور أدرك الرجل أن المرأة إنسان من نوعه لها ما له وعليها ما عليه. وأن لا حق لأحدهما على الآخر بعد توفية ما فرضته الشريعة على كل منهم لصاحبه إلا ما يعطيه كل من نفسه بمحض إرادته وحسن اختياره.

متى تمذب العقل ورق الشعور في الرجل عرف أن حجاب المرأة إعدام لشخصها، فلا تسمح له ذمته بعد ذلك أن يرتكب هذه الجريمة توصلاً إلى ما يظنه راحة بال واطمئنان قلب.

متى تمذب العقل ورق الشعور في الزوج وجد من نفسه أن لا سبيل إلى اطمئنان قلبه في عشرة امرأة جاهلة مهما كان الحال بينها وبين الرجال.

متى تمذب العقل ورق الشعور في الرجل أدرك أن الذئبة تشتاق إليه نفسه هو حب يصل بينه وبين إنسان مثله بحسن اختيار وسلامة ذوق لا بمجرد نزعات الهوى ونزوات الشهوة، فيسعى جهده فيما يقويه ويشد عراه ويبذل ما في وسعه للمحافظة عليه.

متى تمّذب العقل ورق الشعور فى الرجل والمرأة لا تقتنع نفوسهما بالاختلاط الجسدانى وحده بل يصير أعظم همهما طلب الائتلاف العقلى.

إن طبيعة العصر الذى نحن فيه منافرة للاستبداد معادية للاستعباد ميالة إلى سوق القوى الإنسانية فى طريق واحد وغاية واحدة، فهذا الطائف الرحمانى الذى طاف على نفوس البشر فنبه منها ما كان غافلاً لا بد أن ينال منه النساء نصيبهن، فمن الواجب علينا أن نمد إليهن يد المساعدة ونعمل بقول النبى صلى الله عليه وسلم «اتقوا الله فى الضعيفين المرأة واليتيم»، ولا شىء أدخل فى باب التقوى من تمّذيب العقل وتكميل النفس وإعدادها بالتعليم والتربية إلى مدافعة الرذائل ومقاومة الشهوات ولا من حسن المعاملة واللفظ فى المعاشرة. فعلىنا أن نجعل الصلة بيننا وبينهن صلة محبة ورحمة لا صلة إكراه وقسوة. هذا ما تفرضه علينا الإنسانية وتطالبنا به الشريعة، وهو مع ذلك فريضة وطنية يجب علينا أداؤها حتى تكون جميع أعضاء المجتمع عندنا حية عاملة قائمة بوظائفها.

وقبل أن أختم الكلام فى هذا الباب أرى من الواجب على أن أنبه القارىء إلى أنى لا أقصد رفع الحجاب الآن دفعة واحدة، والنساء على ما هنّ عليه اليوم، فإن هذا الانقلاب ربما ينشأ عنه مفاسد جمّة لا يتأتى معها الوصول إلى الغرض المطلوب كما هو

الشأن في كل انقلاب فجائي، وإنما الذي أميل إليه هو إعداد نفوس البنات في زمن الصبا إلى هذا التغيير.

فيعدن بالتدرّيج على الاستقلال ويودع فيهن الاعتقاد بأن العفة ملكة في النفس لا ثوب يختفى دونه الجسم، ثم يعدن على معاملة الرجال من أقارب وأجانب مع المحافظة على الحدود الشرعية وأصول الأدب تحت ملاحظة أوليائهن. عند ذلك يسهل عليهن الاستمرار في معاملة الرجال بدون أدنى خطر يترتب على ذلك. اللهم إلا في أحوال مستثناة لا تخلو منها محجة ولا بادية.

نعم لا ننكر أن هذا التغيير لا يخلو من وجوه انتقاد، لكن سبب وجوه الانتقاد في الحقيقة ليس هو نفس التغيير، ولكن الأحوال التي احتفت به وأهمها رسوخ عادة الحجاب في أنفس الجمهور الأعظم ونقص تربية النساء، فلو كملت تربيتهن على مقتضى الدين وقواعد الأدب ووقف الحجاب عند الحد المعروف في أغلب المذاهب الإسلامية سقطت كل تلك الانتقادات وأمكن للأمة أن تنتفع بجميع أفرادها نساء ورجالاً.

سيقول قوم إن ما أنشره بدعة.. فأقول نعم أتيت بدعة ولكنها ليست في الإسلام.. بل في العوائد وطرق المعاملة التي يحمد طلب الكمال فيها.

لم يعتقد المسلم أن عوائده لا تتغير ولا تتبدل وأنه يلزمه أن يحافظ عليها إلى الأبد. وثم يجر على هذا الاعتقاد في عمله مع أنه هو وعوائده جزء من الكون الواقع تحت حكم التغيير والتبديل في كل آن. من ذا الذى يمكنه أن يتصور أن العوائد لا تتغير بعد أن يعلم أنها ثمرات من ثمرات عقل الإنسان وأن عقل الإنسان يختلف باختلاف الأماكن والأزمان. المسلمون منتشرون في أطراف الأرض، فهل هم أنفسهم محدون في العادات وطرق المعاش. من ذا الذى يمكنه أن يدعى أن ما يستحسه عقل السودانى يستحسه عقل التركى أو الصينى أو الهندى، أو أن عادة من عادات البدو توافق أهل الحضرة أو يزعم أن عوائد أمة من الأمم مهما كانت باقية جميع على ما كانت من عهد نشأتها بدون تغيير وعلى ذلك يرغب أن يكون بين عوائد السودانى والتركى مثلاً من الاختلاف بقدر ما يوجد بين مرتبتهما فى العقل، وهو الأمر الذى لا ريبه فيه، وعلى هذه النسبة يكون الفرق بين المصرى والأوروبوى، ولا يمكن أن يتصور أحد أن العادات التى هى عبارة عن طريق سلوك الإنسان فى نفسه ومع عائلته ومواطنيه وأبناء جنسه تكون فى أمة جاهلة أو متوحشة مثل ما تكون فى أمة متمدنة لأن سلوك كل فرد منها إنما يكون على ما يناسب مداركه ودرجة تربيته. ولهذا الارتباط التام بين عادات كل أمة ومترلتها من المعارف والمدنية نرى أن سلطان العادة أنفذ حكماً فيها من كل سلطان، وهى أشد

شؤونها لصوقاً بها وأبعدها عن التغيير ولا حول للأمة عن طاعتها إلا إذا تحولت نفوس الأمة وارتفعت أو انحطت عن درجتها في العقل، ولهذا نرى أنها تتغلب دائماً على غيرها من العوامل والمؤثرات حتى على الشرائع.

ويؤيد ذلك ما نشاهده كل يوم في بلادنا من القوانين واللوائح التي توضع لإصلاح حال الأمة تنقلب في الحال إلى آلة جديدة للفساد، وليس هذا بغريب، فقد تتغلب العادات على الدين نفسه فتفسده وتمسخه بحيث ينكره كل من عرفه، وهذا هو الأصل فيما نشهده ويؤيده الاختبار التاريخي من التلازم بين انحطاط المرأة وانحطاط الأمة وتوحشها وبين ارتقاء المرأة وتقدم الأمة ومدنيتها. فقد علمنا أن في ابتداء تكون الجمعيات الإنسانية كانت حالة المرأة لا تختلف عن حالة الرقيق في شيء، وكانت واقعة عند الرومان واليونان مثلاً تحت سلطة أبيها ثم زوجها، ثم من بعده أكبر أولادها. وكان لرئيس العائلة عليها حق الملكية المطلقة فيتصرف فيها بالبيع والهبة والموت ما يشاء ويرثها من بعده ورثته لما عليها من الحقوق المخولة لمالكها. وكان من المباح عند العرب قبل الإسلام أن يخطب الآباء بناهم، وأن يتمتع الرجال بالنساء من غير قيد شرعي ولا عدد محدود. ولا تزال هذه السلطة سائدة الآن عند قبائل أفريقيا وأمريكا المتوحشة، وبعض الأمم الآسيوية يعتقد أن

المراة ليس لها روح خالدة، وأنه لا ينبغي أن تعيش بعد زوجها، ومنهم من يقدمها إلى ضيفه إكراماً له كما يقدم له أحسن متاع يمتلكه.

كل هذا يشاهد في الجمعيات الناشئة التي لم تقم على نظامات عمومية بل كل ما فيها يقوم برواية العائلة والقبيلة. والقوة هي القانون الوحيد الذي نعرفه، وهكذا الحال الآن في البلاد التي تدار بحكومة استبدادية لأنها تحكم بقانون القوة.

قد يمكن من أول وهلة أن الشخص الواقع عليه الظلم يجب العدل، ويميل إلى الشفقة، لما يقاسية من المصائب التي تتوالى عليه، لكن المشاهد يدل على أن الأمة المظلومة لا يصلح جوها ولا تنفع أرضها لنمو الفضيلة، ولا يربو فيها إلا نبات الرذيلة. وكل المصريين الذين عاشوا تحت حكم المستبدين السابقين — وما العهد بهم ببعيد — يعلمون أن شيخ البلد الذي كان يسلب منه عشرة جنيهاً كان يستردها مئة من الأهالي. والعمدة الذي كان يضرب مئة كبراج عند عودته إلى بلدته ينتقم من مائة فلاح — فمن طبيعة هذه الحالة أن الإنسان لا يحترم إلا القوة ولا يردع إلا بالخوف. ولما كانت المراة ضعيفة اهتضم الرجل حقوقها وأخذ يعاملها بالاحتقار والامتهان وداس بأرجله على شخصيتها. عاشت المراة في انحطاط شديد، أياً كان عنوانها في العائلة زوجة أو أمماً أو

بنتاً، ليس لها شأن ولا اعتبار، ولا رأى خاضعة للرجل لأنه رجل
ولأنها امرأة. ففى شخصها فى شخص الرجل، ولم يتبق لها من
الكون ما يسعها إلا ما استتر من زوايا المنازل، واختصت بالجهل
والتحجب بأستار الظلمات واستعملها الرجل متاعاً للذة يلهو بها
متى أراد. ويقذف بها فى الطرق متى شاء. له الحرية ولها الرق.. له
العلم ولها الجهل.. له العقل ولها البله. له الضياء والفضاء ولها
الظلمة والسجن.. له الأمر والنهى ولها الطاعة والصبر — من
احتقار الرجل للمرأة أن يملأ بيته بجوار بيض أو سود أو بزوجات
متعددة يهوى إلى أيهن شاء منقاداً إلى الشهوة، مسوقاً بباعث
الترف وحب استيفاء اللذة. من احتقار الرجل للمرأة أن يطلق
زوجته بلا سبب.. من احتقار المرأة أن يقعد الرجل على مائدة
الطعام وحده ثم تجتمع النساء من أم وأخت وزوجة ويأكلن ما
فضل منه.

المحتوى

٥ على سبيل التقديم
٩ الحلقة الأولى
٢٩ الحلقة الثانية
٤٧ الحلقة الثالثة
٦٥ الحلقة الرابعة

